

الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وتوصلت الرئاسة كذلك بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير التجهيز والنقل بتقديم السؤال الفريد الموجه إليه مباشرة بعد الأسئلة الموجهة لقطاع الاقتصاد والمالية.

أما بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 16 أبريل:

- عدد الأسئلة الشفهية: 126 سؤالاً؛
 - عدد الأسئلة الكتائية: 10 أسئلة؛
 - عدد الأجوبة الكتائية: 13 جواباً.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بسبع (7) طلبات إحاطة. الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، تفضل.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة المستشارين،

إحاطتنا اليوم تتعلق بالأزمة المالية وتفاقم عجز الميزانية واتخاذ الحكومة لإجراء تجميد 15 مليار من ميزانية الاستثمار المبرجة للسنة المالية الجارية. إننا في فريق التحالف الاشتراكي نتابع هذا الموضوع باهتمام كبير، ونعتبر أن من مسؤولية الحكومة تدبير المالية العمومية واتخاذ التدابير اللازمة لتفويت اختلالاتها.

وإذا كان إجراء وقف تنفيذ 15 مليار درهم من ميزانية الاستثمار تستدعيه الأزمة المالية وتدهور التوازنات الماكرواقتصادية، فإن الأمر لا ينبغي أن يتوقف عند هذا الحد، بل لابد من تدابير أخرى، ليس فقط للحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى، بل وأساسا الحفاظ على التوازنات الاجتماعية والتماك الاجتماعي.

إننا نتفهم خطورة الأزمة وضرورة مواجهتها، ونسجل أن الحكومة تتبعها لاتخاذ تدابير على مستويات متعددة.

ومساهمة منا في هذا النقاش الوطني، فإننا ندعو، إضافة إلى عدد من التدابير التي تعترم الحكومة القيام بها، إلى مراجعة حقيقية لنمط عيش الإدارة حفاظا على المال العام، فليتوقف التبذير والاستعمال العشوائي لحظيرة

محضر الجلسة رقم 876

التاريخ: الثلاثاء 5 جادى الآخرة 1434 (16 أبريل 2013)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وسبع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثامنة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. لكم الكلمة السيد الأمين.

السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، أخبر المجلس الموقر أننا سنكون مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية على موعد مع الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 91.12 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) يتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

2- المشروع الثاني ويحمل رقم 100.12 يغير ويتم بموجبه الفصل 515 من قانون المسطرة المدنية، والمحال على المجلس من مجلس النواب.

كما أخبر المجلس الموقر أن الرئاسة توصلت بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 91.12 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) يتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- كذلك مشروع قانون رقم 145.12 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون

والصيام غير المبرر عن الحوار الاجتماعي، وإثارة انتباهها إلى الأوضاع الاجتماعية لعموم المأجورين وتداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية والمشاكل التي تعيشها العديد من المقاولات المغربية، التي تكاد تندثر تحت تأثير سياسة التحرير الذي أذكى منافسة تستعمل فيها كل الأسلحة، والتي تهدف بعض القطاعات العاملة في مجال الصناعات المعدنية والميكانيكية والمأكرو ميكانيكية، والتي فقدت ما يناهز 59 ألف منصب شغل ما بين سنتي 2011 و2012، في الوقت الذي لم يستطع فيه الاقتصاد المغربي سوى خلق 1000 منصب شغل سنة 2012.

فهل نحن أمام أزمة اقتصادية واجتماعية حقيقية، كما أكد ذلك وزير الاقتصاد والمالية أم أن الاقتصاد الوطني ليس في أزمة كما يصرح بذلك السيد وزير الميزانية؟

وهل الخروج من الأزمة يتطلب فقط بعض التدابير الإجرائية من قبيل تجميد أو حذف 15 مليار درهم من نفقات الاستثمارات العمومية، كإجراء تقني ستكون له دون شك انعكاسات سلبية على المقاولات الصغرى والمتوسطة والنتائج الداخلي الخام ومعدل النمو؟

أم أن الحل سياسي، يكمن في تخلي الحكومة عن أنانيتها المفرطة والسطو على اختصاصات المؤسسة التشريعية، والهجمة على البرلمان، والاستعارة عن الخطابات الشفوية بالإجراءات الملموسة لمحاربة الفساد، باعتباره آفة وثقافة وشدودا وانحرافا وجريمة اقتصادية، وإشكالية تنمية تعيق النمو وتهدد الأمن وتزعزع الاستقرار وتهدر الموارد وتضر بالاقتصاد وتمس في العمق علاقة الدولة بالمواطنين، وتحول دون تدفق الرساميل وإعادة التوطين، وتحذ من طموحات الملايين من الفقراء والمحتاجين.

إننا، أيها السادة، أمام أزمة نموذج اقتصادي وليس أزمة مالية، يتطلب انخراط الجميع وتقوية الجبهة الداخلية لإيجاد الحلول الجذرية عوض الدخول في المعارك الخاسرة والصراعات الجانبية داخل وخارج الحكومة، وبدل الانكباب الجدي وإطلاق دينامية الحوار الاجتماعي والسياسي المسؤول والمنتج لمواجهة التحديات والمخططات التي تحاك من طرف الإمبريالية الأمريكية حول الصحراء المغربية، نرى الحكومة غارقة في مجالات سياسية لا تفيد البلاد ولا العباد عوض أن تجعل من الأزمة حافزا للاجتهاد والعطاء ومواصلة المشروع الحداثي والديمقراطي لإقرار العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للفريق الدستوري، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيارات التي تستهلك مبالغ ضخمة من المحروقات، ولتتوقف المنتقيات الباذخة في الفنادق الفخمة لتراجع الحكومة طريقة تمويل الإدارة، فلكل يعلم أن الفواتير يتم النسخ فيها وتشتري الإدارة حاجياتها للتسيير بأثمان تضاعف ما هو موجود في السوق، ولتتوقف الأسفار والرحلات غير المجدية، ولتتأثر الحكومة الفساد والريع بكل جرأة ودون استسلام للوبيات.

إن كل ذلك سيؤثر أموالا لخزينة الدولة تساهم في خفض العجز، ونود أن نحيل إلى وثيقة البديل التقدمي لمواجهة الأزمة التي أصدرتها اللجنة المركزية لحزب التقدم والاشتراكية يوم السبت الماضي، وندعو إلى التفاعل معها نظرا لجديتها المقترحات التي تتضمنها ونجاعة هذه المقترحات في نظرنا.

السيد الرئيس،

لقد نبهنا منذ سنوات وكل سنة خلال مناقشة مشروع قانون المالية، نبهنا إلى تباطؤ إنجاز المشاريع المبرمجة، حيث لا تنجز الحكومة فعليا سوى 60 أو 70 منها في أحسن الحالات، وهذا ما يؤدي إلى ترحيل المبالغ المقررة إلى السنة الموالية بشكل مستمر، نظرا للبيروقراطية التي تعاني منها عدد من المصالح الوزارية أو غياب الكفاءات والجديرة عند بعضها.

ونعتقد أن إتمام إنجاز كل المشاريع التي تم ترحيلها ومراقبة هذا الإنجاز بدقة، يمكن له أن يعوض ما تم تجميد إنجازه، بل يمكن له أن يكون إجراء إيجابيا ومفيدا، لأنه سيجري أشكالا جديدة وناجعة لإنجاز استثمارات الدولة.

وفي الأخير، ننبه إلى أن التحويل المبالغ فيه لهذه الأزمة من أجل أعراض حزبية صغيرة، أمر خطير وله تأثير سلبي على المستوى الخارجي، سواء بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية أو المستثمرين الأجانب، إنها قضية وطن وليست قضية حكومة، وفي القضايا الوطنية الكبرى التي نترك الحساب الصغير ونهتم أساسا بالحساب الكبير، سمعة بلدنا أولا وقبل كل شيء.

على الحكومة أن تتحرك بسرعة بقوة، وعلى كل الجهات ومنها أحزاب الأغلبية وحتى أحزاب المعارضة، في نظرنا تدعم الإجراءات وتنتقدتها نقدا بناء، وتقتراح المقترحات العملية البديلة...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار، انتهى الوقت السيد المستشار.. والسيد المستشار، راه انتهى الوقت.

الكلمة للفريق الفيدرالي.. بالله تفضل الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

إن إحاطتنا اليوم تأتي بعد المسيرة الاحتجاجية الحاشدة للطبقة العاملة المغربية بالرباط يوم 31 مارس 2013، لإخراج الحكومة من سباتها العميق

الروح الوطنية، ندعو إلى التصدي لكل المناورات التي تستهدف سيادتنا الوطنية ووحدةنا الترابية.

السيد الرئيس،

إننا لا نستغرب من أعداء وحدتنا الترابية مثل هذه الإشكالية، ولكن الغريب والغير مقبول هو أن يأتي هذا الموقف من طرف صديق لنا وحليف لنا ونحن أول من اعترف به، ونحن تضامنا معه في كل الأحداث، سواء كانت السارة أو المأساوية، وتضامن معه الآن، نتضامن وتأسف لما وقع في أمريكا.

السيد الرئيس،

إننا كشعب وكأمة وكوحدة وحدتنا الترابية هي الأساس، هي حياتنا وهي ممانتنا وهي وجودنا، لا تقبل أيا كان أن يدخل فيها.

إن حقوق الإنسان نحن الذين اعترفنا بها، ونحن الذين مارسناها، نحن الذين عالجنا الماضي، نحن الذين قدمنا الكثير والكثير من أجل حقوق الإنسان، لا يأتي أحد حتى يعلمنا ما هي حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

إن الوحدة الترابية، إننا كشعب مغربي وإننا كأبناء الأقاليم الجنوبية، تمسك وتتشبث بوحدةنا الوطنية وبشعارنا الخالد "الله الوطن الملك"، لم ولن ولن ولن تتخلى عنها مهما كانت المناورات، ومهما كان البترول الجزائري، ومهما كان الغاز الجزائري، فإننا سنبقى صامدين، واقفين، صامدين، متحدين لجميع خروقات حقوق الإنسان التي تقع في تندوف. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

قبل أن أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي، يحضر معنا في جلسة اليوم التلاميذ المتفوقون لمجموعة مدارس بوكركوع ببني أحمد إقليم سطات، نرحب بهم وبأعضاء سد واد الحير للتنمية البشرية الذين يرافقونهم. إذن أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضل السي علمي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

باسم الفريق الاشتراكي، وتنويرا للرأي العام الوطني حول تطورات القضية الوطنية، وذلك على إثر الزيارات المكوكية التي قام بها (Christopher Ross) ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، أبلغ مجلسنا الموقر بالآتي:

السيد الرئيس،

إن المثير للاستغراب اليوم أنه رغم المرونة التي أبدتها المغرب في التعامل مع (Christopher Ross)، ورغم الجهود المتوالية التي بذلها

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي،

أيها الحضور الكريم،

موضوع إحاطتنا يتعلق بالتطورات الأخيرة ملف وحدتنا الترابية، ومحاولة بعض الجهات توسيع ممة بعثة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في المنطقة.

إننا نذكر كل من يدفع في اتجاه هذا الطرح المرفوض من قبل كل مكونات المجتمع المغربي من طنجة إلى الكويرة، أن توظيف قضية حقوق الإنسان من قبل أطراف النزاع الأخرى ليس وليدة اليوم، والهدف منه هو محاولة إخراج مسلسل التفاوض الذي انخرطت فيه بلادنا بشكل جدي ومسؤول عن مساره، واستغلاله كمبرر للتوصل من حتمية إيجاد حل سياسي وموضوعي لهذا النزاع الذي تزداد خطورة تداعياته بعد التطورات الأخيرة لمنطقة الساحل.

السيد الرئيس،

إننا إذ نؤكد أن الأشواط الكبيرة التي قطعها المغرب في المجال الحقوقي على امتداد التراب الوطني دون استثناء أو إقصاء وتحظى بإشادة المجتمع الدولي والعديد من الشركاء الدوليين، فإننا نتساءل بجد عن المبررات والخلفيات الحقيقية لمثل هذه المناورات الجديدة التي من شأنها العودة بعقارب ساعة هذا النزاع إلى نقطة الصفر، خاصة إذا علمنا أن توسيع مهام "المينورسو" لتشمل مراقبة حقوق الإنسان يتعارض واتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين المغرب وجبهة البوليساريو الموقع سنة 1991 الذي يحصر مهام البعثة في مدى التزام الطرفين بمقتضيات وقف إطلاق النار. وبالتالي، فإن المنطق والأعراف تقتضيان أن يخضع أي تعديل لهذا المهام لتشاور مسبق لا أن يتخذ بشكل أحادي تشتم منه رائحة الانحياز لأطروحة أعداء وحدتنا الترابية.

السيد الرئيس،

ندعو من هذا المنبر أعضاء مجلس الأمن وكل القوى المحبة للسلام في العالم أن تتعمق في مسار المفاوضات خلال الخمس سنوات الماضية، ولن يتطلب الأمر منهم جهدا كبيرا للتمييز بين الطرف الذي يتعامل بإيجابية في البحث عن حل عادل ودائم للنزاع، والآخر الذي يتفنن في اختلاق المناورات والذرائع لإفشال المفاوضات وإبقاء النزاع قائما لأسباب لم تعد خافية عن أحد.

السيد الرئيس،

خاطي من يعتقد أن هذا الانخراط الإيجابي للمغرب في مسلسل البحث عن تسوية عادلة لهذا النزاع، نابع من ضعف في الموقف أو الموقع، بل بالعكس من ذلك إنه نتاج طبيعي لقوة مستمدة من إجماع كافة مكونات الأمة حول الوحدة الوطنية والرابية وعدالة القضية. وانطلاقا من نفس هاذ

المستشار السيد العربي المرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نحيط المجلس الموقر علما بقضية أو قضايا طارئة كما عودتنا عليها الحكومة الحالية. منذ تحمل هذه الحكومة مسؤولية تدبير الشأن العام ونحن نعيش المفاجآت تلو المفاجآت، بعد شهور قليلة فوجئنا من طرف الحكومة بالزيادة في الكازوال، ملي طرحنا السؤال على الحكومة قيل لنا بأن هاذ الزيادة ما غتأثرش على القدرة الشرائية ديال المواطن، وما غتأثرش على المواد الأساسية.

وقيل لنا هاذ الزيادة باش ما نلتجؤوش للديون وما نرهنوش البلاد والعباد في الديون، بعد ذلك التجأت الحكومة للديون ولرهن البلاد يعني 30 سنة، يعني في الديون والفوائد اللي غتضاف على هاذ المبالغ اللي تسلفتها الحكومة.

الآن نتفاجؤو بقرار مفاجئ آخر بتجميد 15 مليار من الميزانية ديال الاستثار، احنا تقولو يعني هاذ العجز اللي كنتكم عليه الحكومة أو هاذ الأزمة كتقولو ربما الأزمة كايبة في الحكومة، الأزمة كايبة في عدم تدبير الشؤون بشكل دقيق وتقني وبتشاور مع جميع المكونات والخبراء، الأزمة هنا فين كايبة، ما كايبنش، لأن الشتا طاحت والحمد لله العام زين، إذن الأزمة ما تنطنش أنها كايبة إلا القرارات المفاجئة اللي نتفاجؤو بها.

لنفرض أن الحكومة التجأت لتجميد 15 المليار، عوض ما تلتجئ لتجميد 15 المليار، الميزانية ديال الإستثمار، كان على الحكومة تلتجئ للتهرب الضريبي اللي تيكبد اقتصاد البلد خسائر تقدر ب 42 مليار، كان على الحكومة تلتجئ لتهرب الأموال بطرق غير شرعية، 12 المليار سنويا، كان على الحكومة كذلك تلتجئ للإعفاءات الضريبية اللي كتكلف البلد خسائر تقدر بـ 32 مليار، وهاذي دراسة ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كان على الحكومة تلتجئ "للباقي استخلاصه"، السيد وزير المالية البارح اعترف بأن مازال 10 المليار، عوض ما نلتجؤو لميزانية 15 مليار نجمدو الاستثمارات ونجربو على المقاولات.

كان كذلك على الحكومة تلتجئ لإشكال خطير جدا، كنعبروه احنا خطير، الدولة كتملك 115 ديال السيارات، هاذ 115 ديال السيارات كتكبد الكازوال سنويا 10 المليار، ها الترشيح فين خصنا نعالجه. تصور اليابان 30 ألف سيارة عندها، أمريكا 72، كايين حلول، لو أن الحكومة تواضعت وإبغت تناقش الحلول، الحلول موجودة ولكن للأسف الشديد الحكومة لم تتواضع مع الأمة.

شكرا السيد الرئيس.

في مجال إرساء دولة القانون والمؤسسات، وحماية حقوق الإنسان على امتداد التراب الوطني، فإن ما تتناوله بعض المنابر الإعلامية الدولية لا يبعث على الارتياح، بحيث يتم الترويج إلى توسيع مهام "المينورسو" ليشمل أو لتشمل مهامه مراقبة حقوق الإنسان، مما يشكل مساسا بالسيادة الوطنية على التراب الوطني، بما في ذلك الأقاليم الجنوبية للمملكة.

إن هذا التحول في الموقف الأمريكي يخدم مصالح لوبيات أعداء وحدتنا الترابية. لهذا، نشد على هاته المناسبة لنؤكد من جديد للرأي العام الدولي أن الأقاليم الجنوبية هي جزء لا يتجزأ من التراب الوطني، ونستنكر محاولة تحريف مهمة المينورسو عن طبيعتها الأصلية التي أسندت إليها من طرف الأمم المتحدة منذ ما سمي بوقف إطلاق النار سنة 1991 إلى يومنا هذا. كما نستغرب للقرار الأمريكي المفاجئ والأحادي الذي يتبنى حرفيا مقترحات الجزائر والبوليساريو الداعية إلى إسناد مراقبة وضعية حقوق الإنسان في المنطقة للبعثة الأممية.

إننا في الفريق الاشتراكي، نعتبر المقترح الأمريكي هو مساس بالاتفاقيات التي تمت في إطار الأمم المتحدة، سواء اتفاق مدريد أو اتفاق إطلاق النار، وأنه لا يوجد لحد الساعة أي مبرر، سواء كان قانونيا أو واقعا، لتكليف "المينورسو" بمراقبة حقوق الإنسان، في الوقت الذي بذل فيه المغرب مجهودات كبيرة في هذا المجال، وذلك ضمن انخراطه في المنظومة الكونية ومصادقته على العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

إننا لا نحتاج إلى دروس من أي كان، فالمغرب يتوفر منذ مدة على آليات وطنية ومدنية وسياسية مشهود لها بالمصداقية والكفاءة في المجتمع الدولي، قادرة على حماية حقوق الإنسان في بلادنا. وبالتالي، لا يمكن أن نخضع لأي تدخل أجنبي أو ضغط له أهداف أخرى لا علاقة لها بحقوق الإنسان.

إننا ندد بكل محاولات لضرب سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، وننبه في ذات الوقت إلى أن توصيات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لا يمكنها أن تفرض بالقوة، بل ينبغي أن تتم في إطار التوافق والحوار من أجل تسوية عادلة لنزاع مفتعل في منطقتنا الجنوبية، في الوقت الذي عبرت فيه العديد من القوى الدولية عن دعمها للمبادرة المغربية المتعلقة بالحكم الناقص في إطار السيادة المغربية.

إننا، في الفريق الاشتراكي، ندعو كل القوى السياسية والنقابية والحقوقية والجمعية إلى التعبئة للوقوف في وجه جميع المخططات التي تسعى إلى نسف جهود السلام في المنطقة وضرب إمكانيات وحدة الشعوب المغربية، استجابة لإرادة حكام الجزائر وصنيعتهم البوليساريو.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

لذلك، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، إذ يجدد بقوة رفضه الواضح لكل المحاولات الرامية إلى المس بالسيادة الوطنية من أي جهة كانت وبأي شكل كان، ويستنكر الحملة المسعورة لبعض الأجهزة الإعلامية والمؤامرات المدبرة التي تقودها الجزائر وأذناها من المرتزقة الذين ثبت عمليا تورطهم عمليا في قضية الإرهاب بالمنطقة.

وهو ما يفرض علينا اليوم مزيدا من التعبئة الشاملة والعمل على تحصين مسارنا الديمقراطي من أي انزلاق، انطلاقا مما حققته بلادنا على مستوى المصالحة الوطنية، وتوسيع مجال الحريات والحقوق وإعمال المنهجية الديمقراطية تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وعليه، فإننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نعبّر بشكل صريح على قلقنا وانشغالنا من انعكاسات مثل هذه المقاربة من مسلسل المفاوضات الجارية التي من شأنها أن تنعكس سلبا على روح التوافق التي طبع تعاطي المملكة مع مسلسل البحث عن الحل السياسي العادل لهذا النزاع المفتعل على ضوء المقترح المغربي القاضي بتمتع الأقاليم الجنوبية بحكم ذاتي تحت السيادة المغربية، غير أننا نظل على ثقة في حكمة أعضاء مجلس الأمن وقدرتهم على إيجاد الصيغ الملائمة لحماية المسلسل من أي انحرافات... وأن لا تكون انعكاسات وخيمة على استقرار المنطقة.

وشكرا وأستسمح السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نحن في الفريق الحركي أردنا أن نعبّر عن رأينا وأن نقول بأن قضية وحدتنا الترابية تستحق أكثر من إحاطة، ونطالب الحكومة بعقد جلسة لندارس هذا الوضع الخطير الذي يهيم المغرب بصفة خاصة والقارة الإفريقية بصفة عامة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالا، 12 منها آتية موجهة إلى قطاعات: الاقتصاد والمالية، التربية الوطنية، التعليم العالي، الصحة، الصناعة التقليدية، العلاقات مع البرلمان، و8 أسئلة عادية موزعة على قطاعات: الاقتصاد والمالية، الصحة، الأوقاف والشؤون الإسلامية، التجهيز والنقل، السياحة. نستهل جدول أعمالنا بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للفريق الاستقلالي، آخر متدخل، تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء الأعزاء،

سعيد الفريق الاستقلالي اليوم للوحدة والتعادلية أن يحيط المجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني بقضية طارئة، تهم بالأساس التطورات المتعلقة بالقضية الوطنية، وليس إطلاق النيران على أصدقاء، وبصفة خاصة بالمبادرة الخطيرة وغير المسبوقة الرامية إلى تغيير طبيعة مهمة بعثة المينورسو بالصحراء المغربية لتشمل مراقبة حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

إن هذه المبادرة لا يمكن البتة اعتبارها مجرد آلية أممية عادية مثل ما هو عليه الحال في مجموعة من مناطق العالم، بل إنها تنطوي على خطورة بالغة، تمس في العمق بالسيادة المغربية على أقاليمنا الجنوبية، وتضعها موضع تساؤل كبير من خلال فتحها المجال لسلطة أخرى غير سلطة المملكة لتشتغل وفق أجندتها الخاصة.

إن مثل هذا النوع من المبادرات الأحادية المتخذة دون تشاور مسبق، سواء فيما يخص المضمون أو السياق أو الطريقة، هو أمر بالتأكيد غير مفهوم ويدعو للاستغراب، خاصة في ظل التأيد والإشادة المتكررة للمجتمع الدولي والعديد من الشركاء الدوليين لجهود المملكة المغربية في مجال النهوض بحقوق الإنسان، والمجهودات الرامية إلى تعزيز استقلالية الآليات الوطنية لحقوق الإنسان، وتوسيع انفتاح المغرب على الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، الأمر الذي أكدته الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الأخير بتاريخ 8 أبريل 2013.

وذلك مستجيبة لانتظارات المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن، وذلك بالرغم من كل المحاولات اليائسة لأعداء الوحدة من أجل توظيف قضية حقوق الإنسان بشكل ممنهج في محاولة منهم لإخراج مسلسل التفاوض عن مساره الطبيعي واستغلال ذلك كبرر لعدم الانخراط بشكل جدي وببنية حسنة في البحث عن حل سياسي.

السيد الرئيس،

إن تموقع المغرب في منطقة عازلة بين الشمال والجنوب يؤهله بحق وباعتراف الجميع باستمرار لأن يكون موضع معطى إستراتيجي لضمان الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، واستهدافه يعني نوعا من الاستخفاف بهذا المعطى.

الأساسيين، بحكم الزيادة في أسعار الطاقة التي تتأثر على العجز ديال الميزانية وتأثر على عجز ديال التوازنات الخارجية، وبحكم كذلك التذبذب ديال أسعار الصرف.

المغرب من 2008 إلى يومنا هذا استثمر ما كان يتوفر عليه من هامش في الميزانية، بحيث أنه في 2007 و2008 كان هناك فائض في الميزانية، هذا الفائض تم استثماره من أجل دعم الاستهلاك داخليا، من أجل دعم الاستثمار العمومي، ولكن في مقابل هذه الهوامش التي استثمرت في هذا الجانب من أجل الدفع بعجلة النمو كان لها ثمن، هذا الثمن أن هذه الهوامش استنزفت وأصبحنا سنة بعد أخرى نفقد نقطة من الناتج الداخلي الخام، تفاقم العجز ديال الميزانية، وهذا فيه خطر على البلاد من ناحية أولا أن الشروط ديال تمويل الاقتصاد الوطني تصبح صعبة، القطاع الخاص يصبح مزاحا بالدين العمومي، وفيه كذلك خطر حول أن المستثمر، سواء داخليا أو خارجيا، يفقد الثقة في البلاد والمؤسسات ديال التنقيط كذلك تنقط سلبا، فكان لابد من هذا القرار، ولكن هذا القرار ديال تجميد ديال 15 ديال المليار ديال الدرهم وهو وقف لتنفيذ جزء بسيط من الاستثمار العمومي، لأن الاستثمار العمومي الأساسي هو الذي تقوم به المؤسسات والمنشآت العمومية، السنة الماضية أنجزت 77 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمارات العمومية التي ذهبت إلى المقاولات كأداءات، والاستثمار كذلك المهم هو الاستثمار الخاص.

ولذلك، فالحكومة كما تفضل، السيد المستشار المحترم، بالإضافة لهذا القرار الذي هو مشروع قانونيا، ومبرر ماليا ومنتج اقتصاديا، منتج للاقتصاد الوطني، كذلك تشتغل على حزمة من الإجراءات الموجهة إلى تنشيط الاقتصاد الخاص، إلى تنشيط الاستثمار الخاص من خلال تبسيط المساطر، تفعيل ومواكبة 47 مليار ديال الدرهم التي بثت فيها اللجنة الوطنية للاستثمار السنة الماضية، 47 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمارات الخاصة وأغلبها في الصناعات، مواكبتها في الميدان، كذلك الذهاب إلى الميدان، في الأرض من أجل المواكبة ديال الاستثمارات الخاصة، وكذلك التفعيل والتبسيط ديال الإجراءات ديال دعم ديال الاستثمار، سواء في الميدان العقاري أو في الميدان السياحي، التعبئة ديال كل ما بيد الحكومة من أجل دعم النمو مرة أخرى في إطار التوازنات الماكرو اقتصادية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا. هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد إدريس مروان:

السيد الوزير،

أنا ما قلتش اعلاش دتو هاذ الشي؟ قلت واش هاذ الشي كافي؟ واش غيكون كافي هذا؟ ولا احنا في الربع ولا الخمس، ولا... إلخ؟ النقطة

حول الأزمة الاقتصادية للمستشارين المحترمين السادة أعضاء الفريق الحركي، وكذلك هناك سؤال ثاني.. قرار الحكومة بتجميد 15 مليار درهم من نفقات الاستثمار لأعضاء الفريق الاشتراكي.

أنا أقترح أن فيه وحدة الموضوع، هذا اقتراح الحكومة التي توصلت به... إذن ما كين إشكال، نمشيو إذن نستهل جدول أعمال بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول الأزمة الاقتصادية للسادة المستشارين المحترمين من الفريق الحركي، تفضل لبسط السؤال.

المستشار السيد إدريس مروان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الزملاء،

عرف العالم بأسره أزمة متعددة الأبعاد، انطلقت من الولايات المتحدة في 2008، مرورا بأوروبا وآسيا وإفريقيا، نعتقد جازمين أن ليس هناك بلد بقي في منأى عن تداعيات هذه الأزمة، ذلك راجع لتقدم العوامة بكل وسائلها وخصوصا بمختلف الآليات التكنولوجية التي جعلت من العالم بيتا صغيرا.

المغرب اختار إراديا في 94 أنه يركب العوامة، وانطلقت المنظمة العالمية للتجارة من مراكش. الآن، السيد الوزير، الأزمة ما بقي ليناش بزاف ديال المجال ورانا كثير باش تتحرك لأنه من بعد من 2008 للآن استنزفت عدد من الآليات التي أعطت ثمارها في المرحلة السابقة.

الآن ماذا أعددتكم بالإضافة إل تجميد 15 مليار لمواجهة مختلف الأبعاد الاقتصادية لهاته الأزمة بعدما قلت تقلصت المساحة ديال التعامل معها؟ فنسأل أيضا عن الإجراء الذي قامت به الحكومة في تجميد الاعتمادات المذكورة، هل هو كاف في حد الربع؟ الثلث؟ الخمس؟ العشر؟ ومن أين لنا أن نبحث عن الباقي؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد ادريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد

والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية أشكر الفريق الحركي على طرحه هذا السؤال. وفي الحقيقة لابد من التذكير بأن المغرب، كباقي الدول الأخرى، تعرض لتأثيرات أساسا خارجية، بحكم الأزمة، بحكم الانكماش ديال الاقتصاديات ولاسيما الشركاء

الأولى.

النقطة الثانية، نتنمناو على أنه هاذ (La suspension)، هاذ التوقيف ديال هاذ الاستثمار ديال 15 مليار ما يكونش رقميا بل يكون بناء على اختيارات المشاريع التي يمكن أن تؤخر، ولا يمكن بتاتا أن نقول لوزير ما انت عندك قدا وقدا وس، لابد أن ندخل في التفاصيل لمعرفة نوعية المشاريع اللي ممكن أنها تصبر واحد المدة معينة.

ثانيا، لماذا لا نفكر في وضع قانون جديد اللي كييسمخ للقطاع الخاص يبني مدارس وبيني المستشفيات وبيني تجهيزات للدولة، ويتخلص على 10 سنين ولا على 15 عام... إلخ، وبالتالي لن نلجأ إلى توقيف الاستثمار؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الرد السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

صحيح أن هذا القرار من الناحية الاقتصادية والمالية غير كافي لوحده، ولذلك الحكومة كيف ما قلت- تشتغل وهناك مجموعة من الإجراءات اللي تهتم أساسا بتشجيع الاستثمار الخاص، بما فيها مشروع قانون حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من أجل أن يأخذ القطاع الخاص ويساعد في حتى البنيات التحتية الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، هناك توازن وتكامل بين هذا القرار ومجموعة من القرارات، وصحيح كذلك أن الطريقة التي اعتمدها الحكومة في تحديد ما سيتم وقفه هي طريقة ذكية، لم تكن طريقة بحيث نسبة معينة نزلت على كل القطاعات، ولكن راعت أولا الأولويات الاجتماعية والاقتصادية ديال الحكومة، راعت كذلك الأولويات ديال القطاعات، القطاعات هي التي وحدها ستحدد ما هي المشاريع التي سترجأ.

بطبيعة الحال المشاريع اللي هي قيد الإنجاز غير معينة، المشاريع اللي هي مموله من الخارج غير معينة، المشاريع ذات الأولوية غير معينة، اللي معني هو المشاريع حسب الأولويات ديال القطاعات، ما يمكن إرجاؤه للمستقبل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني، موضوعه قرار الحكومة بتجميد 15 مليار درهم من نفقات الاستثمار. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الحقيقة أنا كنت كنفول هاذي ما كايناش وحدة الموضوع، ولكن السؤال ديال الأخ ديالي والزميل ديالي في الفريق الاشتراكي امشي في النحو ديال 15 مليار.

الحقيقة على أن اتخذت الحكومة خلال مجلسها المنعقد في 4 أبريل 2013 إجراء كل ما يمكن اعتباره إلا أنه إجراء غير دستوري، وذلك باعتماده على الفصل 45 من القانون التنظيمي للمالية، بينما الفصل 75 من الدستور واضح، حيث ينص على أن "والحكومة وحدها الصلاحية لتقديم مشاريع قوانين ترمي إلى تغيير ما تم الموافقة عليه في الإطار المذكور"، هذا النص الدستوري.

إذن كان على الحكومة بصفة عامة أنها ترجع للمجلس، يعني للبرلمان المغربي بصفة عامة من أجل تقديم قانون تعديلي في هذا الصدد، وما تعمدش على هذا، وتفتح النقاش حول القضايا الكبرى والمهمة وما نعتوهاش بأنها كتقوم بالانفراد في اتخاذ القرارات وتهميش المعارضة بصفة عامة.

إذن على أن هذا القرار هذا كما قلت القاضي بوقف تنفيذ 15 مليار درهم من نفقات الاستثمار يرسم السنة المالية 2013، والاكتفاء بإعطاء الأولوية لإنجاز العمليات المرحلة التي انتقلت في السنوات الأخيرة من 9 مليار في 2005 إلى 21 مليار درهم في السنة الحالية.

لذا، فإن هذا القرار التقشفي الذي يريد الحد من نزيف عجز الميزانية التي بلغت السنة الفارطة 7,6%، ستكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني ونسبة نموه ويعطي مؤشرات سلبية من الناحية الاقتصادية، خاصة إلى عالم المقاولات وعلى البرامج المسطرة القطاعية، لأن الإستراتيجية اللي نهجها المغرب بصفة عامة، أي أن هناك إستراتيجية قطاعية مثلا المغرب الأخضر اللي بكل صراحة تم بت 212 مليار ديال السنتم، 2,21 مليار درهم من الميزانية المخصصة للاستثمار لهذا القطاع، زائد قطاع البناء والتجهيز اللي تم بت واحد 175 مليار ديال السنتم، هاذي مبالغ مهمة واللي كانت غتضخ أموال في الاقتصاد الوطني وغتخلق واحد الرواج وغادي تساعد في الاستهلاك وغادي تساعد حتى في السيولة اللي كيعاني منها المغرب بصفة عامة.

كذلك من الناحية الاجتماعية يعني التجهيزات غادي تنقص في المدارس، يعني في المستشفيات، في القطاع الصحي، ومن الناحية السياسية اللي بكل صراحة أن هذا الإجراء غادي يضعف الحكومة بصفة عامة، غيفقدها ذاك المصداقية اللي عندها والمغرب كذلك بصفة عامة غادي يفقد المصداقية ديالو (vis-à-vis) تناع المؤسسات المالية الدولية بصفة عامة.

وغير البارح شغنا (Sky news)، وشغنا بعض الإذاعات أجنبية بصفة

الدولي؟ الآن المصادقية أصبحت معولة، الاقتصاد الوطني إلى ما كانش التحكم في العجز ديال الميزانية، إلى ما كانش المصادقية ديال المؤسسات الاقتصادية ما يجي عندك حتى واحد.

وبالتالي، هذا قرار كيف ما قلت مشروع قانونيا ومبرر ماليا ومنتج اقتصاديا، منتج من حيث جلب الاستثمارات الخارجية لأن تيعرفوا المستثمرين الخارجيين أن هناك حكومة مسؤولة توعدت بأنها ستحافظ على التوازنات الماكرو اقتصادية ديال البلاد وتقوم بالواجب.

الواجب، لماذا قمنا بذلك؟ رحلنا 21 مليار ديال الدرهم من السنة الماضية من اعتمادات الاستثمار، أصبحنا أمام ميزانية استثمار جديدة، العام اللي فات ملي رحلنا 18 ديال المليار أنجزنا بالرغم من نسب الإنجاز اللي تكلمتو عليها، السيد المستشار المحترم، وأتم محقون لا ننجز الكل، ولكن بالرغم من أننا لا ننجز الكل، السنة الماضية تجاوزنا 3 المليار ديال الدرهم في ميزانية الاستثمار، 21 اللي جينا معنا غادي تصبنا في واحد الحالة لا تتصور، وبالتالي حيدنا منها 15، ما حيدنا هاش كلها، مع العلم أن الإصلاح ديال القانون التنظيمي اللي جاي مقترح فيه أن الاعتمادات المرحلة تلغى نهائيا، يعني في أفق قانوني تنظيمي جديد هاد 21 مليار ما غتبقاش نهائيا. إذن احنا قلصنا 15 من 21.

فهذا القرار، أيها السادة المستشارون المحترمون، أيها السيدة المستشارة المحترمة، هذا قرار من باب المسؤولية، من باب مرة أخرى الحفاظ على المصادقية أمام المواطنين وأمام الرأي العام الوطني والمستثمرين الوطنيين والأجانب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أنا عندي أن هذا القرار اتخذ أمام الرأي الوطني وأمام... أنا كنشوفو اتخذ أمام مؤسسة واحدة وهو (Le Fonds Monétaire international)، صندوق النقد الدولي، لأنه احنا نهار اعطانا (La ligne) ديال 6 مليار فرض علينا ما تتجاوزوش العجز بواحد النسبة معينة، احنا في القانون المالي قدمنا عجز ديال 4,8% بينما الآن كما تشير غادين لواحد 8%، إذا لازم أننا نوجهو له (Un message) باش نلغوه على أن الحكومة راه غادية في إطار الماكرو اقتصادي أنها غادي تتحكم في نسبة العجز تتاعها.

بالنسبة، السيد الوزير، قلتو على أن ذيك الوزارات الاعتمادات عندها ما يكفي، ما كنتوش تبرمجوها لها، وما كنتوش تبرمجوا والمرسوم يصدر

عامة اللي الآن كحدث على أن هناك أزمة اقتصادية في المغرب، وهذا الشي كيضر بالطريقة فين غادي المغرب وهي تشجيع الاستثمارات وجلب الاستثمارات الخارجية بصفة عامة.

إذن هذا كما قلت، السيد الوزير، على أن هذا إجراء بكل صراحة كانت الحكومة، أنا في نظري كان تكون في غنى عنه لأن ما عمرنا سنويا كنفذو 100% من الميزانية وما عمرها كانت، وحتى هاد السنة ما عمرها كنفذو 100% من الميزانية. لهذا، كانت الحكومة تكون في حل من هذا القرار وحتى إلى ابغات تاخذو كما قلت كانت تدخل وتقمح معها الفاعلين بصفة عامة وخاصة المؤسسات الدستورية.

وشكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس، وشكرا للفريق الاشتراكي على طرحه لهذا السؤال.

السيد المستشار المحترم، ندا غير بالفلاحة وبالتجهيز ونرجع ل 15. الفلاحة بعد وقف تنفيذ ديال هاد الجزء من الاستثمارات الفلاحة بين أيديها اليوم هاد السنة 2013 أكثر من 8 ديال المليار ديال الدرهم، وأكثر من 2 ديال المليار ديال الدرهم اللي غادي تمشي للمؤسسات التي تشتغل معها. القطاع ديال التجهيز بعد وقف تنفيذ نفقات الاستثمار، بين أيديه في 2013 أكثر من 6 ديال المليار ديال الدرهم، وبالتالي بين أيدي هاتين الوزارتين من الاعتمادات ما يكفي.

نرجع للقرار من الناحية الدستورية، الدستورية أولا الدستور يلزم الحكومة بالحفاظ على توازن المالية العمومية، المادة 45 من القانون التنظيمي لقانون المالية تقول لك إذا دعت الظروف الاقتصادية والمالية، احنا في 2013، من الناحية الاقتصادية كين أثر ديال الأزمة على المغرب، تراجع ديال الحساب الجاري، حساب الأداءات تقريبا عجز ديال 9,6%، الموجودات الخارجية بين يدينا أنهينا السنة ديال 2012 بـ 7,6% من الناتج الداخلي الخام.

الرصيد العادي ديال الميزانية يعني الموارد العادية لا تكفي لتغطية النفقات العادية 17 ديال المليار ديال الدرهم السنة الماضية ديال المقاصة خلصناها بالدين، رجعنا تنعيشو بالدين، ماشي الاستثمار، ما تنخلصوش الاستثمار، كنخلصو بالدين.

لو كان كلنا النتائج الأولية ديال الربع الأول من 2013 تتعطينا عجز ديال 2% من الناتج الداخلي الخام، إلى امشينا بهاد الوتيرة هاد السنة غادي نكملوها بـ 8% من الناتج الداخلي الخام. فين هي هاد المصادقية التي تتحدثون عنها؟ كيفاش غادي تكون عندنا هاد المصادقية على المستوى

التعهدات ديال البرنامج الحكومي.

السيدات والسادة المستشارين،

البرنامج الحكومي تيتكلم على رقم ديال 3%، عجز ديال 3% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2016، هذا تعهدت به الحكومة، وتعهدت به الأغلبية الحكومية أمام المواطنين وأمام البرلمان باش ترد العجز لـ 3%. وبالتالي، هاذ الإجراء تيدخل في هاذ المسار من أجل إعادة المصادقية للقرار العمومي، إعادة المصادقية للأرقام العمومية، إعادة المصادقية للميزانية العامة، لابد من هاذ الأمر هذا.

بطبيعة الحال نحن سعداء أن من بعد إن شاء الله هاذ الجلسة ستكون لنا جلسة ديال المناقشة، وعلى هاذ الأساس اخذنا في إطار المادة 45، لأن المادة 45 صحيح أنها تجيز للحكومة، ولكن تجبر الحكومة على إخبار البرلمان، وبالتالي أن تخضع للمناقشة وأن تخضع للرأي الآخر وأن تخضع للنقاش العمومي، وهذا اعلاش اخذنا في إطار المادة 45، ونحن مستعدون لهذا النقاش الذي لا يمكن إلا أن يكون ثريا في إطار المصلحة العامة للبلاد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن السؤال الثالث كذلك موجه إلى السيد الوزير، موضوعه تنزيل إصلاحات نوعية تهم القطاع المالي ببلادنا. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي السباعي.

المستشار السيد محمد يراة السباعي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

سؤالي موجه للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد الوزير،

تعلمون أن القطاع المالي يلعب دورا أساسيا وجوهريا في حياة الأمم، خاصة على مستوى تمويل الاقتصاد وتعبئة الادخار. ونعتقد، السيد الوزير المحترم، أن الحكومة مدعوة في الوقت الراهن إلى التفكير في تأهيل القطاع على المستويين القانوني والمؤسسي، خاصة فيما يخص تعبئة الادخار، مستفيدين من تجارب محيطنا الإقليمي والجهوي والدولي.

ولاشك، السيد الوزير المحترم، أنكم تعلمون أهمية الادخار، سواء بالنسبة للأشخاص الذاتيين أو المعنويين، أو بالنسبة للمؤسسات وسوق الرساميل والقطاعين البنكي والتأمينات. ولذا، من الضروري أن تفكر الحكومة في صيغ مبتكرة للادخار على مستوى الدولة لمواجهة الآثار المترتبة عن الأزمات المالية والاقتصادية المتتالية التي يعرفها العالم، والتي تأثرت بها بلادنا في السنوات الأخيرة، وانعكست على الناحيتين الاقتصادية

اشمال... المقص، اسمح لي على هاذ العبارة، أنه المقص يعني خدمتيوه في هاذ المجال، ذيك الساعة ما تبرمجوش، غادي تجيبوا لنا 181 مليار درهم، يعني الاستثمارات العمومية للميزانية العامة فيها 58,7 مليار، تقولوا لنا غير 40 مليار مجال العام الأول، الاعتمادات المرحلة 21 مليار، راه 21 مليار لأن قلناها.

قلنا للحكومة، أنا في اللجنة وقتها للسيد الوزير، وكنعرف الشكل ديالك وكنعرف هذا وقتها لكم على أن راه يعني بالطريقة ذيك الميزانية صادقتا عليها في (juin)، راه غادي يكون مشكل، لأن سوف لن يتم تنفيذها. إذن ذيك 21 مليار راه غير.. لأن ما نفذناش الميزانية، كانت الميزانية السنة الفارطة يالله (6 mois).

العجز ديال مشروع قانون أشرتو لها، احنا ما كنعناقشوش، أنا قلت لكم الفصل 45 كينص، ولكن الدستور كينص كذلك، احنا ما كنعقولش أن الإجراء ما كانش يتخذ، أنا كنعقول الشكل القانوني اللي خصو بيلس، باش نكونو كاملين متضامين في ظرف حالك يمر منه المغرب، أن خاص كل شي جامع، وكلشي يكون، جميع القوى في البلاد خصها تواجه هاذ الشي وأن تكون متضامنة، لأن المغرب فعلا كيغيش أزمة خانقة وأزمة اقتصادية خانقة.

غير نأكد كاين (des postes) اللي كان يمكن بكل صراحة، سيارات الدولة، سيارات الدولة اجمال دابا صندوق المقاصة غادي تقولو غادي نعطيو للناس 1000 درهم، فإذا به من بعد عام غادي نرجعو ونعطيو 1000 درهم، ويقتي، ونعاود نرجعو، والأسعار تبقى هي، لأن سيارة الدولة، المدير كيقبض 3000 درهم، زولنا لهم السيارة من الفوق، وفي الآخر ردينا لهم السيارات وكيشيو بسيارات ديال 80 مليون، كاين (des postes)...

إلى اسمحتي، السيد الوزير، خاصة في التحملات المشتركة، في مصاريف الأدوات، إلى غير ذلك، بزاف ما يتقال، ولكن احنا في اللجنة عندنا مع الستة ونص، السيد الرئيس، وغادي نطولو في الموضوع. شكرا السيد الوزير على تفهمكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد المستشار المحترم ملي تيتكلم على أننا ينبغي أن نكون متضامين، وهو بالفعل كذلك، لأن المسؤولية مسؤولية الجميع، ملي تكلمنا على تفاقم عجز الميزانية راه في 2007 وفي 2008 كنا عندنا فائض ديال الميزانية، من 2007 مرينا من فائض ديال 0,5 إلى اليوم في 2011: 6,7%، في 2012: 7,6%. وبالتالي، احنا أمام واقع في سنوات ضيعنا هوامش كبيرة، وبالتالي لابد من المسؤولية.

المسألة الثانية أن هاذ الإجراء هو إجراء وطني خالص صرف من باب

البرلمان عليها، وهي أساسا تهدف إلى يعني دعم الإقراض ديال السندات، القانون المتعلق بالسلفات الصغرى، كإين مجموعة من القوانين كذلك التي تهدف إلى طرح منتجات جديدة، ويتعلق الأمر أساسا بمشروع القانون المتعلق بإحداث يعني مؤسسات الائتمان، بإحداث البنوك التشاركية، وبالتالي توفير السيولة الجديدة من خلال يعني تعبئة التمويلات من الدول التي هي عندها فائض في التمويلات.

وكإين الجانب الثاني وهو مجموعة من الإجراءات التي اتخذت سواء فيما يتعلق بالهيئة ديال التأمينات من أجل دعم الادخار لأنه القطاع ديال التأمين يؤدي دورا مهما في تعبئة الادخار ولاسيما الادخار طويل الأمد. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن في إطار التعقيب، هناك تعقيب؟ تفضل السي البار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس. بدوري أشكر السيد الوزير على التوضيحات الهامة فيما يخص هاذ الأزمة الاقتصادية التي أصبحت جلية في جل الدول حتى العظمى أو القوية اقتصاديا منها.

إن المواطن اليوم، السيد الوزير، أصبح لا يهتم إلا بالحياة اليومية، وله ارتباط خاص بما يقتات به اليومي. نحن اليوم نحتاج إلى إصلاح جذري يشجع الاستثمار من جهة ويرجع الثقة، الآن الكل يعلم أن الأبنك ما ابقات فيها سيولة، الآن الناس ما ابقاوش تايقين حتى في الأبنك ولاو تيبخعوا فلوسهم في الخدعة كما زمان، اعلاش هاذ الشئ؟ لأن انعدام الثقة في الأبنك وفي السياسة الحكومية التي متبعة.

اللي كتنمناو أننا نجيبو شئ حاجة جديدة باش المواطن يخفف شوية ويرجع الثقة ويشعر بالطمأنينة، ما ابقاش دابا المواطن العادي الأجير والبسطاء، ما ابقاوش تيهتموا بالأرقام قد ما أنهم تيهتموا أن الأسعار تبقى منخفضة، أن الحياة دياهم تبقى مدبرة، أما الأزمة راه موالفين بها، المغربي راه عندو واحد المناعة قوية من الأزمة، لأنه خلق مع الأزمة، لأنه مازال الأزمة تيفكروا فيها الناس اللي تيقولوا على الكليات، أما احنايا اخلاقينا بالأزمة ديالنا، احنا المغاربة اللي تيقولوا اللي تياكلوه 10 ياكلوه 20، اللي يياكلوه 2 يياكلوه 3، الحمد لله الدين الإسلامي ديالنا علمنا التكافل، واحد تيعاون واحد ولكن خصنا إصلاح جذري باش ينعش التنمية.

كنتأسفو للاختيار اللي امشات فيه الحكومة بواحد الحبس ديال 15 مليار درهم من الاستثمار، هذا شئ سيؤثر لا محالة كيف قالوا الإخوان اللي سبقوني، ولكن تنمناو أننا نضمون جميع خدمة لهذا الوطن حتى ذيك الطبقة الفقيرة اللي مولفة بالأزمة تشعر بأنها عايشة في كرامة.

والاجتماعية من خلال ما تعرفه حركة الرواج التجاري من بطء في مناطق وركود في مناطق أخرى.

إضافة إلى ملاحظة مرتبطة بهذه التأثيرات، جعلت على سبيل المثال الأبنك تتخلى عن الإسهام في دعم المشاريع، خاصة ذات الطابع السياحي. لنا، نساءلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير الاستعجالية المتخذة لتعبئة الادخار بما يخدم الاقتصاد الوطني والاستثمار المغربي لمواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية المالية العالمية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم من فريق الاستقلالي على هاذ السؤال. أود في البداية التذكير بأن هاذ القطاع هو من بين القطاعات اللي عرف خلال السنوات الماضية إصلاحات هيكلية، مست مختلف الجوانب ديالو، بحيث كان أساسها هو تحسين ولوج الأشخاص والمقاولات لخدمات القطاع المالي، وذلك من خلال التنوع ديال المنتجات اللي هي يعني تم طرحها بين أيديهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى مجموعة من الإصلاحات التي همت الجانب ديال الدعم ديال الرقابة ديال القطاع والمحافظة على السلامة ديال القطاع.

والمسألة الثالثة وهو ما تحدثتم عنه هو تشجيع الادخار، وبالتالي مجموعة من القوانين ومجموعة من الإجراءات تم اتخاذها في هذا القرار، وكان آخرها ما تم اتخاذه في إطار القانون ديال المالية 2013، كتكملة لمخططات الادخار السابقة هو مخطط الادخار الذي يعني الأجراء، يعني التشجيع من الناحية الضريبية للأجراء على الادخار في يعني الادخار، وكذلك سبقته في عهد الحكومة السابقة مخططات الادخار في التريبة ومخططات الادخار في السكن ومخططات الادخار في الأسهم، وبالتالي هناك واحد المجموعة من الإجراءات الضريبية التي يعني اهتمت بالجانب ديال تشجيع الادخار.

بطبيعة الحال هذا الآن التجربة في طور الانطلاق فيما يتعلق بهذه المخططات، والمناظرة الوطنية للإصلاح الضريبي اللي غادي تكون في نهاية هذا الشهر إن شاء الله الرحمن الرحيم في 29-30 أبريل، ستكون مناسبة كذلك لمراجعة ولتقييم المجال الضريبي فيما يتعلق بهاذ المخططات ديال الادخار ومدى الأثر ديالها على القطاع المالي.

بطبيعة الحال بالإضافة لهاذ الجانب ديال مخططات الادخار، الآن الحكومة تشتغل على مجموعة من النصوص التشريعية التي تهدف إلى تقوية القطاع المالي، الآن ما بين سنتي 2012 و2013 بين أيدينا 15 نص قانونيا يهتم بالقطاع المالي، 3 ديال القوانين تم نشرها بالجريدة الرسمية بعد مصادقة

يتم تحصيل ما بذمة المؤسسات العمومية من إيرادات مالية مدرجة بقانون المالية سنة 2012، حيث بلغت، حسب علمنا، لأن الأرقام الصحيحة ما يمكنش لنا نعرفوها، ولكن حسب ما يتداول على أن هناك تقريبا 10,5 مليار درهم لم يتم استخلاصها من طرف الإدارات العمومية.

لنا، سؤالنا: ما هي أسباب ومبررات عدم استخلاص هذه المبالغ؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

غير نبغي نوضح، أتم تكلمت على شتبر، أنا غادي نتكلم على دجنبر 2012، يعني النهاية ديال السنة، النهاية ديال السنة وما تم تحصيله حتى لنهاية دجنبر 2012 هو 11 مليار و493 مليون، أي النسبة ديال التحصيل 101%، في حين أن قانون المالية 2012 كان يتوقع 11 مليار و300 مليون ديال الدرهم.

ونعطيك التفاصيل، بحيث أن المجمع الشريف للفوسفاط أعطى 4 مليار و144 مليون، الزيادة 144 مليون ديال الدرهم على ما كان متوقعا، اتصالات المغرب 2 مليار و298 مليون، منها 2 مليار و198 ديال الأرباح، المحافظة العقارية 2 مليار ديال الدرهم، بنك المغرب 903 مليون ديال الدرهم، صندوق الإيداع والتدبير 360 مليون درهم، مكتب الصرف 250 مليون درهم، بريد المغرب 269,7 مليون درهم، المكتب الوطني للمطارات 212,5 مليون درهم، مجموعة التهيئة العمران 200 مليون درهم، شركة التهيئة الرياض 150 مليون درهم، الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات 126,5 مليون درهم، بما مجموعه 11,493 مليار تم تحصيلها نهائيا ودخلت إلى خزينة الدولة، وبالتالي تم تحصيل ما يفوق 1% عن ما كان متوقعا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد التوزي:

في إطار المعلومة مازال ما عندناش أرقام، ولكن إذا كانت مثلا المبالغ اللي قانتو عشرة، أن في الميزانية العامة ديال الدولة كانت الإيرادات اللي غندخل من طرف المؤسسات العمومية 10 الملايير، هاذ الشي اللي كان في الميزانية، إلى كان هاذ الشي اللي في الميزانية ماشي أكثر، المسألة ما عندنا ما نقولو، ما عندنا ما نقولو لأن استوفيت الشروط، ولكن أنا عندي واحد التقرير اخذيتو بسرعة من تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2011

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

السيد الرئيس،

بسرعة أولا فيما يتعلق بالتمويل ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة أساسا، لأن هي التي تعاني، الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات، سواء فيما يتعلق بإعادة النظر في المنظومة ديال الضمان، وبالتالي التيسير ديال الحصول ديال الضمان بالنسبة لهذه المقاولات، أو فيما يتعلق بالآلية الجديدة ديال الضمان "ضمان إكسبريس"، التي تهدف إلى تسهيل حصول المقاولات على التمويلات البنكية.

والمسألة الثالثة، وأتم محقون، ركزيتو على الجانب ديال الثقة، الحكومة ملي تكلمت على وقف التنفيذ ديال 15 ديال المليار ديال الدرهم، قلت كذلك هناك إجراءات ديال بث الثقة، ولا سيما في الاتجاه اللي تكلمتو عليه، ديال أن المواطنين، سواء كانوا عادين أو المقاولات، يحسوا بأن الحساب البنكي حساب غير قابل للمساس، وفي هذا الاتجاه إن شاء الله الرحمن الرحيم ستكون إصلاحات مهمة من أجل تثبيت ديال الثقة، تثبيت ديال الثقة في الحساب ديال الائتمان وتثبيت ديال الثقة ديال المقاول، ديال المواطن المغربي.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه عدم استخلاص ديون المؤسسات العمومية المستحقة لفائدة الدولة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا.

إذن بالنسبة للسؤال الرابع اللي موضوعه الزيارة الملكية لدول الخليج، تقدم السيد الرئيس بطلب لإرجائه إلى الجلسة المقبلة.
تفضل.

المستشار السيد أحمد التوزي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم، فقد تعهدت الحكومة في برنامجها الرامي إلى تحسين حكامه المؤسسات والمنشآت العمومية وتقوية فعالية مراقبتها من طرف الدولة، وتماشيا مع متطلبات ربط المسؤولية بالحاسبة، وذلك بإعمال مبدأ الشفافية والنجاعة. وفي هذا الإطار، وإلى غاية فاتح شتنبر 2012 لم

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال السادس موضوعه المخاطر المالية المحدقة بالمؤسسات العمومية. الكلمة لأحد السادة في فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحفيظ أحيث:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تعد المخاطر المالية المحدقة بالمؤسسات العمومية حيث تتجسد في: الآثار المترتبة عن الانعكاسات، ارتفاع كلفة الطاقة، الوضعية المالية الحرجة لبعض المقاولات العمومية كؤسستي (SMIT¹) و(SOMAGEC²)، علاوة على الوضعية السيئة المالية المكتب الوطني للكهرباء التي تفاقت مع فصل صندوقها الداخلي للتقاعد، مما أدى إلى تعميق العجز المالي للمكتب الذي وصل سنة 2011 إلى 3,7 مليار بتفاقم مديونية المكتب التي وصلت 32 مليار درهم، مقابل رأسال لا يتعدى 9 مليار ديال درهم.

لهذا، فالمخاطر المالية التي تحدد بالمؤسسات العمومية السالفة الذكر من شأنها مضاعفة التحويلات المالية من الميزانية العمومية، وبالتالي تعميق العجز المسجل في هذا الإطار.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذونها لحماية المؤسسات العمومية، كفاعل أساسي في تنفيذ السياسات القطاعية ووقايتها من المخاطر المالية التي تهددها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

هو فيما يتعلق بالمؤسسات والمنشآت العمومية ينبغي التمييز، هناك مؤسسات ومنشآت عمومية متميزة من الناحية ديال الإطار المالي ديالها إطار عادي، ولكن كين مؤسسات ومنشآت عمومية تعيش صعوبات مالية، والصعوبات المالية بكل وضوح تنعكس على المقاولات التي تشتغل معها، ومن بين المؤسسات التي تكلمتو عليها هي المؤسسة ديال المكتب الوطني للءاء والكهرباء.

بطبيعة الحال المنهجية ديال الحكومة فيما يتعلق بهذه المؤسسات هي

اللي التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، اللي في الواقع بعد دراسة ذاك القانون ديال التصفية كيبين في الواقع المسائل اللي اتخدت واللي ما تخذاتش، لأن كيف ما كان الحال الميزانية تبقى توقعات، تبقى غير توقعات، ماشي شي حاجة كنتزل من السما.

وبالتالي أن هاذ التقرير ديال 2011 كيقول على أن وجود ديون فيما يخص غير وكالة المغرب العربي للأنباء أنه هناك وجود ديون غير مستخلصة تعود من 87، ماشي غير من عندكم اتما، من 1987 بمبلغ تقريبا جوج ديال المليار ديال درهم، منها 15 مليون ديال درهم من المجموع تمثل ديون المنظمات العمومية أي إدارات الدولة، فيها المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، وهذا تقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات.

إذن إذا كان في الواقع.. لأن حتى هاذ العملية ديال وضع الميزانية راه تذاكرنا فيها في قانون المالية على أنه احنا في الميزانية كنديرو دعم المؤسسات العمومية كنديروها كتنجهيز باش نعاونوها فيما يخص الاستثمارات ديالها، ولكن في المقابل كنديرو واحد العدد ديال الأرقام اللي كتعطيها بأنها كتضخها في الميزانية باش يكون هناك توازن، لأن إلى تلاعبنا بهاذ الأرقام بهاذ الطريقة غادي نطبحو في هاذ الإشكالية لأن في الواقع أنا ملي لقيت هاذ الأرقام كيقول راه هذا منكر لأن كتسال الدولة، كتسال الميزانية العامة ديال الدولة كتسال لهاذ المؤسسات 10 ديال الملاير، 10 ديال الملاير تقريبا هي 15 مليار هادي اللي تجمدت فيما يخص هاذ الشيء اللي كيتذكروا عليه الإخوان. وبالتالي، التقديرات خصها تكون في محلها وإلى كان في الواقع إلى كان الاستخلاص اللي قلتو راه قلتو أن الاستخلاص 100% فيما يخص هاذ المؤسسات، وهادي جلسة عامة محترمة واحنا ما عندنا غير نثيقو فيكم.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

السيد الرئيس، هو كيف ما قلت ما تم تحصيله إلى نهاية دجنبر 2012 هو هذا، وفي 2011 لأن بالفعل في السنوات السابقة كانت المساهمة ديال هاذ المؤسسات والمنشآت العمومية كانت نسبيا ضعيفة، في 2002 كانت لا تبلغ 4 ديال المليار، 4 مليار ديال درهم، ولكن بالفعل أن هاذ المؤسسات تحسنت الحكامة ديالها وبالتالي تحسنت المردودية في السنوات الأخيرة أصبح المساهمة ديالها في الميزانية ديال الدولة أصبحت مساهمة كبيرة. هاذ السنة هادي في 2013 تنتوقعو إن شاء الله 12 مليار و563 مليون، يعني بزيادة، ماشين في زيادة، كانت في 2011 تم تحصيل 10 المليار، في 2012 تم تحصيل 11 ديال المليار، ودابا نتوقع تحصيل 12 مليار و563. إذن نحن في مسار تصاعدي بحكم التطور ديال الحكامة ديال هاذ المؤسسات وبالتالي المردودية ديالها.

¹Société Marocaine d'Ingénierie Touristique

² Société Maghrébine de Génie Civil

العمل على عدة محاور:

- أولها التحسين ديال الحكامة ديال هاذ المؤسسات، من أجل التقليل من النفقات ديالها للتسيير، وبالتالي المعالجة ديال الوضعية ديالها المالية الصعبة؛

- تطوير العلاقات التعاقدية بين الدولة وبين المؤسسات، هناك حقوق وهناك واجبات، سواء فيما يتعلق بالجانب المالي أو فيما يتعلق بالجانب ديال الخدمات المقدمة للعموم؛

- كين كذلك عملية ديال إعادة الهيكلة المالية، وهو الشيء اللي اشتغلنا، مثلا الشركة ديال الخطوط الملكية المغربية كانت تعرف صعوبات، تم الاشتغال معها على إطار تعاقدى وإطار ديال الهيكلة المالية وابدات تتعطي نتائج إيجابية الآن، من بعد ما كانت تعرف عجز؛

- كذلك مواصلة التدقيقات الخارجية والمتابعة ديال الوضعية ديال المالية ديال هاذ الشركات، للمعرفة عن قرب أشنو هي النوعية ديال الصعوبات؛

- المسألة الأخرى وهو الانتظام ديال الاجتماعات ديال المجالس الإدارية، لأن المجالس الإدارية هي مجالس تقريرية وفيها تحدد الإستراتيجيات والخطط والبرامج ديال هاذ الشركات، وبالتالي الانتظام ديال الاجتماعات ديال هاذ الشركات يجعل القرار العمومي وبالتالي القرار الحكومي قريبا من هذه الشركات، ويتخاذوا الإجراءات في الوقت المناسب؛

- والمسألة الأخيرة هي الإصلاح ديال القانون، وهذا نشغل عليه، الإصلاح ديال القانون المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على هذه المنشآت، القانون ديال المراقبة من أجل بطبيعة الحال تعزيز الشفافية ولكن كذلك إعطاء، في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة، إعطاء الهوامش ديال التسيير وديال التدبير لهذه المؤسسات، لأنها تشتغل في جو من التنافسية وفي جو ديال السوق، وبالتالي ينبغي أن تتوفر على هوامش ديال التدبير وديال التسيير، مقابل المحاسبة من طرف السلطات العمومية.

إذن هذه هي المحاور الكبرى التي نشغل عليها من أجل تطوير الحكامة ديال هاذ المؤسسات، الرفع من المردودية ديالها، والحد من الصعوبات ديالها، لأنه هاذ الصعوبات ديالها في النهاية هي صعوبات تنعكس على المقاولات، وبالتالي تنعكس على الرواج وعلى الاقتصاد الوطني.

وسأعود للوضعية ديال المكتب الوطني للماء والكهرباء، اللي هي بالفعل وضعية صعبة، ينبغي أن نعترف بذلك، والأمر فيه متأخرات ديال الأداء اتجاه شركات ومقاولات، ولكن الوضعية ديال المكتب الوطني للماء والكهرباء، الوضعية ينبغي أن نعترف المنشأ ديال هاذ الوضعية.

هاذ الوضعية أولا هناك تزايد مضطرد على الطلب ديال الطاقة، بحكم بطبيعة الحال تعميم ديال الطاقة ولكن كذلك بحكم النمو الاقتصادي اللي عرفته بلادنا، وبحكم الطلب من الناحية ديال الطلب على القدرة الإنتاجية ديال هذه الشركة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار، زيد السي البار.

المستشار السيد عزيز البار:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات اللي هي جد مهمة، إلا سجلنا بعض النقط اللي هي تهم المواطنين، وخاصة الشركات العمومية عامة، هو المقترض أن تساهم الحكومة في مداخيل الدولة لا أن تشكل عبئا على ميزانيتها أو تثقل مديونيتها، فناعة منا في فريق الأصالة والمعاصرة بأن الأسباب الكامنة وراء هذه الوضعية تعود بالأساس إلى سوء التدبير نسبيا أو نوعيا، وضعف بعض آليات الرقابة خاصة الذاتية، التي من المفروض أن توقف رضا هذه الأخيرة وأن تلعب دورا في إرساء مبادئ النجاعة والفعالية والاتصال، إن على مستوى التدبير أو على مستوى الاختيارات الإستراتيجية في نطاق إصلاح القانون.

الحال، السيد الوزير، وهو العديد من التقارير وعمليات الافتتاح والى رأسها تلك التي قام بها المجلس الأعلى للحسابات وفتت على العديد من الاختلالات التي تطل العديد من هذه المؤسسات، البعض منها يستوجب إعادة النظر في آليات الرقابة، خاصة على مستوى المجالس الإدارية لهذه المؤسسات، في حين يستوجب البعض الآخر متابعات قضائية بغية محاسبة المفسدين وناهبي المال العام.

وهنا، السيد الوزير، مع كل الاحترام شرفنا لها في بعض اللقاءات واحنا اليوم في العشية عندنا اللقاء معكم مباشرة في نطاق اللجنة في الستة ونص وغادي نهضرو على بعض المفسدين وبعض المشاكل.

أما في نطاق يعني، السيد الوزير، أن المواطنين في انتظار حلول ملموسة وأكثر جرأة وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة فما بالك في الاقتصاد عامة والسياحة والصناعة التقليدية والتجار الصغار هاذي في نطاق الخواص. إذن ملي تيكون مشاكل في أداءات سابقا يعني الاستثمارات العمومية، هاذ المستثمرين أو الاستثمارات العمومية تتشغل المستثمرين في المقاولات الصغرى والمتوسطة. إذن كين مشاكل يعني ديال الأداءات سابقا، واليوم ما بالك في النقصان ديال 15 مليار ديال الدرهم يعني غادي تزيد -أستسمح- في الطين بلة.

احنا عندنا الثقة فيكم، السيد الوزير، وتعرفوكم بأن غادي نخدموا محمد حميد لإيجاد حلول في هذا النطاق، واحنايا واخا في المعارضة راه احنا ماشي المعارضة لأجل المعارضة، ولكن معارضة بناءة لصالح المواطنين ولصالح تشجيع الاقتصاد عامة داخل المغرب وخارج المغرب. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم في إطار الرد على التعقيب السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

غير فيما يتعلق بالنفقات ديال الاستثمار الوقف ديال التنفيذ ديال 15 ديال المليار ديال الدرهم لا يعني إلا الوزارات، المؤسسات والمنشآت العمومية اللي هي الحجم الكبير غير معنية بهذا القرار، العام اللي فات تنجزت 77 مليار ديال الدرهم، الإنجاز الفعلي، ما نتكلمش على 120 مبرمجة، 77 مليار ديال الدرهم مقابل 69 في السنة الماضية.

ومن بين الإجراءات المواكبة اللي تكلمت عليها ديال هذا القرار وهو التسريع ديال الوتيرة ديال الأداء، ما غاديش الميزانية ديال الدولة تبقى تنشط على الأداء للمقاولات والشركات يعني التي تشتغل معها، وبالتالي درنا برنامج ديال التتبع ديال الخزينة ديال المؤسسات وديال المنشآت العمومية باش تتوفر على الخزينة اللازمة للاستجابة لمستحقات ديال الشركات والمقاولات التي اشتغلت معها. بطبيعة الحال ذاك الشيء اللي كين اللي تيتسال خصو واحد المجهود كبير، لابد منو، سنقوم بهذا المجهود جميعا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

أقترح على السيدات والسادة المستشارين المحترمين أن نمر إلى وزارة التعليم العالي مادام أن السيد الوزير موجود، الوزيرين الآخرين تأخرا، ما كين إشكال. شكرا.

إذن ننقل للسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي حول مدى مراقبة سلامة الوجبات المقدمة للطلبة في الأحياء الجامعية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، الفريق الحركي تفضلوا.. فينا هو منين غادي نجيب لك الوزير؟ ما كينش. تفضل السيد المستشار، ألقى السؤال ديالك.

المستشار السيد البكاي بورجل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

زملائي المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

عاش الحى الجامعي بالقيظرة ليلة الخميس 21 مارس كارثة غير مسبوقة إثر تناول أزيد من 4000 طالب وطالبة وجبة عشاء أصيبوا على إثرها بتسمم جماعي، وهو ما يجعلنا نشير ونلح على مسألة ضرورة مراقبة مدى

سلامة وصلاحيه الوجبات الغذائية المقدمة للطلبة في الأحياء الجامعية. وعليه نساثلكم، السيد الوزير المحترم: هل فتحتم تحقيقا للكشف عن المسؤولين عن الأسباب الكامنة وراء هذه الكارثة؟ انطلاقا من هذا الحادث المؤسف، ألا تفكرون، سيدي الوزير، في تكثيف مراقبة مدى صلاحية الوجبات المقدمة للطلبة بالأحياء الجامعية؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد لحسن الناودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار.

وربما أنا اللي غادي نسأل، بالله عليك واش تبعت الجرائد من وراء الحدث؟ تكتب بزاف ديال الأمور وباقي لاصقين في هاذ السؤال. تعطت 4300 وجبة، هاذ السيد اللي اعطاك ولا السيدة اللي اعطتاك هاذ المعطيات، هذا في إطار المواطنة ديالنا ماشي والله ما ابغى الخير لهاذ البلاد. نقول لك المعقول، أعباد الله فين هاذ 4000 اللي تسممت؟ جيوها حسبوا لنا، 49 واحد امشاو للمستشفى، 9 اللي كان عندهم آثار ديال الشيء، اللي تقيوا، عفوا على هاذ الكلمة، 9 من.. قالوا لنا السؤال 4000 واحد اللي تسمموا، واش هاذ البلاد ابغينا نغرقوها بالإشاعات، ولا الإنسان خاص ياخذ المعطيات من الأصل ديالها لأن المواطنين كيشوفونا؟ امين نقولو لهم أعباد الله 4000 تلميذ، هي القنيطرة كلها تسممت، هاذ الشيء ما كينش، هاذ الشيء أكذوب، إيوا خليني نتكلم.

هذا نتقول هاذ الشيء أكاذيب، واحنا غادي نديرو المتابعة لهاذو اللي قالوا تسممنا، اعلاش؟ جوج المختبرات ديال الدولة، ومختبر خاص قالوا ما كين حتى شيء حاجة، ماشي أنا غادي تهمو هاذ الناس، الآن خصنا نعرفو شكون اللي عندو الكلمة الأخيرة.

التسمم هذا في إطار المناوأة، اللي تيعطي المأكلة امشى للقطاع الخاص والدولة امشات لجوج المختبرات، وها التقارير كلهم ما كينش ولا أثر ديال شيء مأكلة ديال التسمم لأن 4300 واحد أكلى، 9 ابدوا كيتقياو، واحنا مسؤولين تيتقيا في هاذ البلاد كلو تسمم في هاذ المطعم.

إذن قلنا غادي نمشيو للمحكمة باش نوقفو هاذ الشيء لأن كين مراقبة، كين طبيب في كل حي جامعي، وكين لجنة فيها أصحاب المناوأة، فيها أصحاب الحى الجامعي، وفيها طبيب، وهاذ الشيء ما يمكنش نخليه نهائيا يفوت لأن إلى ابدنا بهاذ الإشاعات خصنا نسدو هاذ المطاعم إلى كيتسمموا لنا 4000 واحد، أكلاو بيبي وأكلاو (Les pâtes)، لفداوش، ما فيه ما يسمم حتى شيء واحد.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد البكاي بورجل:

السيد الوزير المحترم،

إلى افهمتي السؤال ديالي مزيان، أنا ما قلتلكشاي تسمموا 4000، قلتك لك تسمم جماعي، تسمم جماعي، معناه هذا ملي كيدوزوا أكثر من جوج كنسميوه تسمم جماعي، ماشي فردي، 9 ولا 90 ولا 100 ولا... من الواجب ما كانش خاص هاذ التسمم يكون. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. هناك تعقيب السيد الوزير، رد على التعقيب؟

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

تعقيب هو تنظرو لأن البرلمان الكلام ديالو كيتسمع على الصعيد، احنا الأبواب ديالنا ديال الوزارة مفتوحة، إلى كان شي حاجة خذوا غير الخبر عندنا باش تعرفوا، غير تقارنوا الواقع مع هاذ الشي، احنا الأبواب مفتوحة، نعطيوك المعطيات، احنا كلنا ضد هاذ الشي إلى كان هاذ التسمم راه مصاب عندنا في المطاعم، الآن كاي المناولة، كاي المراقبة الطيبة من عند المناول ومن عند الدولة، هاذ الشي الصحة ديال اولادنا احنا تنحرسو عليها وكاي الرقابة، ولكن ما يمكنش هاذ الشي يفوت هكذا لأن هاذ الإشاعات تقتل البلاد، صورة البلاد إلى قالوا تسموا في المطاعم، هاذ الشي كتحلصو الدولة، في المطعم تياكلوا الناس إما بدرهم ورعين إما بجوج دراهم، تيكلف الدولة 21 درهم، مأكلة واحدة تتكلف الدولة 21 درهم في إطار المناولة. إذن احنا هاذ الشركات إلى ما خدامينش غادي نجريو عليهم اللي تيعطيونا هذ الشي، إذن ما ابقاش ذاك المطعم اللي تيطيب الروز ويطيب الكفتة، هاذ الشي ما ابقاش، هاذ الشي راه دزنا لواحد المرحلة أخرى الحمد لله اللي فيها مؤسسات قوية بالرقابة، واحنا الشفافية الكاملة، مرجبا بك، السيد المستشار، نعطيوك المعطيات وها الملف نخليه لك. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، ونرحب بالسيد الوزير على قدمه. إذن نعود إلى السيد وزير التجهيز والنقل في سؤال حول المستفيدين من مقالع الرمال، الفريق الاشتراكي تفضلوا.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

لقد جاء الدستور الجديد وما رافقه من أحداث بمحيطنا الإقليمي وبالتقاش الوطني الواسع بمقتضيات وإجراءات عززت آمال المغاربة لضمان الاستقرار والعيش الكريم، ويقطع مع دابر الفساد كل أشكال النهب والسطو على خيرات البلاد التي تنخر اقتصاد البلاد وتنتج فوارق طبقية صارخة وعميقة.

إلا أننا، السيد الوزير المحترم، للأسف وبعد نشر وزارتم لوائح رسمية للمستفيدين من مقالع الرمال ببلادنا، سجلنا مع جميع المواطنين والمواطنات غموضا وضبابية، بل وانعدام الجراءة الحقيقية في كشف ومعاينة ناهي المال العام ببلادنا.

السيد الوزير، حيث تضمنت اللائحة تسميات ومعطيات أتت للعديد من المستفيدين الاختباء وراء أسماء ما يسمى بالشركات، تخفي هوياتهم الحقيقية أمام الرأي العام الوطني.

السيد الوزير، فهل لكم، السيد الوزير، أن توضحوا لنا أسماء العائنين بخيرات البلاد وتواريخ تأسيسهم لهاته الشركات؟ وما هي الإجراءات والتدابير التي تتوون القيام بها قصد فتح تحقيق في تجاوزاتهم، بل ومعاينة كل من تأكدت مخالفتهم واستغلالهم بدون وجه حق للثروة المغربية؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أعتذر على هذا التأخر الخارج على الإدارة وتمناو تقبلوا الاعتذار.. خارج على الإدارة والإرادة.

فهاذي مناسبة على أية حال أنا كنتعتقد بأنه بعد الدستور الجديد كل مكونات الأمة، الشعب المغربي بغض النظر على الموقع ديالنا، الحكومة أو المعارضة أو فاعلين سواء كانوا اقتصاديين أو اجتماعيين متواجدين مع الديناميكية قوية سريعة تتعاون فيها، تتنافس فيها، من أجل أن تتوافق مع منطوق الدستور الجديد، اللي ابغى فعلا الدستور ببلادنا تكون قوية من حيث المؤسسات ديالها، الاقتصاد ديالها، الوضع الاجتماعي ديالها، إلى غير ذلك والمؤسسات تكون كتنشغل.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على الجواب دبالو. احنا غير ملي كتكون شي لوائح رسمية ولا برامج رسمية كتولي المسألة ديال الثقة، في الثقة ديال الرأي العام، ماشي الثقة ديال واحد مجموعة من الرأي العام، هاذ الشئ اعلاش خص الوزير يعرف المسألة ديال ثقة.

هاذي واحد 48 ساعة في عناوين بارزة في بعض الصحف تكلمت على السيادة ديالكم، على أنكم لا تحفون شيئا، كيفاش حكمت على سيادتكم على أنكم لا تحفون شيئا؟ هنا تتقولوا مسائل اللي هي حقيقية.

اللوائح اللي تكلمتمو عليها كانت لوائح أولية ولكن كانت لوائح خفية، ما وضحتوش، ما كاينش الوضوح، الآن اتتا درتو لوائح جديدة، ولكن اللوائح الجديدة اللي كانت في العهد ديالكم ابقات خفية، اشحال خرجوا ديال اللوائح من بعد ما صدرت اللوائح اللي كنتكمو عليها؟

ولهذا، الله يجازيكم بخير، اتتا معروفين أنكم لا تحفون شيئا، كتمناو باش ما تخفي حتى شي حاجة لأن راه مسألة كما قلت ثروة ديال المغرب، ثروة ديال المواطنين المحتاجين اللي كتعرفوهم أكثر منا احنا، وما نبغوكش تتجاوز الرأي العام كله ديال المغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

كنشكرك على التأكيد ولكن لا أعلم أنني عندي أي شيء خفي، أنا لا أعلم لأنه هاذي طبيعة الحكومة ماشي طبيعتي أنا كوزير، ولا أريد أن أستثنى، الحكومة هذا توجه ملتزمة بالمنطق ديال الدستور، كين اليوم الشعب المغربي كيطلب، المغرب ماعندوش الحق اليوم يرتكب أغلاط، ما عندناش الحق نرتكب أغلاط.

اليوم كين تحول في الاقتصاد العالمي، احنا محتاجين اليوم ناخذو القرارات وإن كانت صعبة، ويسمحوا لي السادة المستثمرين اليوم خص الاستثمار يكون بالوضوح، ومفتوح أمام التنافس. وفي هاذ الإطار نقول لكم أرسلت مذكرة قبل ثلاث أيام إلى المدراء الجهويين، قلت لهم أي واحد طلب شي رخصة ديال مقلع، وفات المدة ديال الطلب ديالو، يجيني (Le dossier) ديالو، أنا اللي غندرس الملف ديالو باش مايقاش معطل، لأنه ابغينا الجميع يكون سواسية، لأن كين اللي كيتعطى له وكين اللي كيتعطل، اللي عندو الحق خصو ياخذ الحق، وإذا اتخذ القرار باش ما يمنحوش الرخصة لشي واحد، عندو الحق يدير (Recours) عند السيد

الموضوع ديال المقالع بالخصوص، وأستسمح على هذه الصراحة، هذا الملف طرح مع السي عبد الرحمن يوسف، وكتقول طرح هذا الملف آنذاك، 14 عام أو 15 عام، وكان الإخوان الاستقلاليين قدموا في المطالب ديالهم للسي عبد الرحمن يوسف وهم معه حلفاء، أنه كإجراء لمواجهة اقتصاد الربيع نخرجو بعدا اللوائح، هاذي 14 أو 15 عام. ودازت 14 أو 15 عام، داروا الإخوان، جاو 3 ديال الحكومات، ما خرجت لا لوائح ولم يناقش هذا الملف، يمكن الظروف ديال الدستور، يمكن إشكالات أخرى، إلى غير ذلك، غير باش نستحضر التاريخ، باش ملي نبدوا وتذاكرو بعضياتنا، هذا واقع نتذاكرو عليه.

15 عام واحنا كنتذاكرو عليها ما نتكلمش ما قبل حكومة السي عبد الرحمن يوسف، ولكن أتكلم لما أعلن المغاربة المصالحة السياسية، المصالحة الوطنية، بين القوى الوطنية الأصيلة المناضلة والمؤسسة الملكية والمجتمع المغربي، منذ ذلك الحين واحنا في تردد.

اليوم جاء الدستور الجديد، ببساطة قمت استجابة لمنطق الدستور الجديد وانتظار 15 سنة الذين طالبوا والذين أعلنوا نظرا لشروط ما تحققش ذلك، قمت بنشر اللوائح، ياك؟ هاذ نشر اللوائح يا أخي الكريم طبقت فيها القانون، حق المغاربة يعرفوا اشكون اللي كيستثمر في هاذ البلاد؟ اشكون اللي داير حانوت؟ اشكون اللي داير شركة؟ اشكون اللي داير طوبيس؟ اشكون اللي عندو مقلع؟ اشكون اللي تبيد في البحر؟ اشكون اللي كيدير الفلاحة؟ اشكون اللي عندو معدن؟

من حق المغاربة، هذا واجب علينا، وإذا ما درناهش ما صالحينش نكونو في الحكومة، ولكن أيضا ليس من حقي أنني نمشي لأي شركة ندير فيها التفاصيل، القانون ما كيغطينيش هاذ الحق، أنا الشركة الفلانية طلبت هي اللي كتأخذ أو فلان طلب هو اللي كياخذ، وبعد ذلك اللي ابغي يبحث يبحث.

لكن لم نكتفي بذلك، اليوم كين عمل باش الغاسول يولي فيه التنافس، اللي عندو 50 سنة وزيادة، وكاينة لجنة تحت رئاسة الحكومة تشتغل في هاذ الأمر. بعد اللوائح درنا لجان اللي خرجت، كين المقالع اللي سدنا لها، وكين مقالع ديال سياسيين سدنا لهم، وديال مسؤولين، تحملنا المسؤولية ديالنا.

اليوم وجدنا مشروع قانون، راه عند الأمانة العامة للحكومة، راه معروض أمام الرأي العام، راه ابدات كتجي الملاحظات، سيأتي إلينا ليصبح المقالع والملك العمومي والثروات ديال البلاد أنها ملك مشاع لجميع المغاربة، في إطار الوضوح والشفافية وفي إطار التنافس بين الجميع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب؟ تفضل.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أشكر السيد المستشار على سؤاله، بطبيعة الحال في طرح السؤال جابوب على التساؤل المتعلق بموضوع الإضراب، ماشي اختصاصي أنا نجابوب على أمور اللي متعلقة بالدستور ومتعلقة بالقانون التنظيمي للإضراب ومتعلقة بالحديثات القانونية المبني عليها، ولكن مستعد نعطي بعض التوضيحات في هذا الموضوع.

أولا، الاقتطاع ما حصلش فقط اللي قاموا بالإضراب يوم 12 فبراير، وهذا كيعرفو السيد المستشار، حصل لجميع اللي قام بإضرابات ولو جزئية، ولكن هاذ الشي صحيح، أنا واجد نفسي في واحد الموقف حرج، ولكن راه وصل الوقت باش نتكلمو في هاذ الشي بالمسؤولية ديالنا الوطنية وبالمعقول، ماشي كنعقول ما كتكلموش بالمعقول، لا.

فيما يخص الحوار، أنا كنتعتقد بأنه عندي حجج وبيانات اللي درت أشنو هو الحوار اللي كنتجري مع المركزيات النقابية فيما يخص التعليم؟ وآخر اجتماع من 10 صباحا إلى الرابعة صباحا، وكنت كنجتمع مع 5 نقابات، جاو بعض الإخوان من جوج ديال النقابات قالو لي لا ابغيناك تجتمع معنا بوحدا، اجتمعت معهم وكان يوم الاثنين وعاود اجتمعت معهم نهار الاثنين، ما كاين باس، لأنه كنعقلب على كل الوسائل في الحوار وفي تبادل الرأي باش يمكن للمنظومة التربوية تستقر.

أشنو كان في المنظومة التربوية ملي تعينت يوم 3 يناير، لقيت ولاد المغاربة في 240 يوم المقررة كيقراو 52 يوم 53 يوم من 240 يوم، هل اللي اقرا 52 يوم أو 53 يوم غتكون شي جودة ديال التعليم ولا شي مستوى التعليم ولا؟ هاذ الشي اهضرنا فيه مع المركزيات النقابية التعليمية وحللناه.

لأنه أشنو هو الوضع اللي القينا في وزارة التربية الوطنية؟ القينا وضع أن نقابة ما عندهاش تمثيل، وكجمكن لها تدير إضراب عام في المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، أنهيتهم حقا في الكلام، لكم أن تحتفظوا ببعض عناصر الجواب في التعقيب. تفضلوا السيد أفرياط في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

السيد الوزير،

السيدان الوزيران،

الحقيقة إننا نعتبر خصم أو الاقتطاعات من أجور الموظفين فيما يتعلق بالإضرابات خرقا سافرا للحرية النقابية المنصوص عليها في الاتفاقية 87 المتعلقة بالحرية النقابية، والحرية النقابية حق من حقوق الإنسان، بل

الوزير باش انخلىو المغاربة سواسية للاستثمار في هذا ويكون مقدمة لمجالات أخرى.

الأمر الثاني امشينا فيه مع الإخوان ديال وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة، أننا اقترحنا فكرة جديدة، بدل ما نمشيو للجماعات المحلية وناخذو هاذيك المقالع وكنديوها حتى لواحد المدينة عاد نديرو في واحد المصنع أو نديرو قرنا أننا نبدوا واحد المشروع ديال خلق ما يسمى مناطق صناعية في مواد البناء حيث تكون المقالع، باش تكون القيمة المضافة في الجماعات اللي موجودة فيها.

تأكد السيد المستشار وكنطلبو الدعم ديالكم باش نتوافقو حول.. هاذي ثروة وطنية، ما فيهاش هاذي ديال هاذي، ثروة وطنية ستخضع إن شاء الله لواحد المنطق قانوني ومؤسسي واستثمار فيه نوع من التنافس، نتعاونو على هاذ الشي يخرج في أقرب وقت إن شاء الله. وشكرا.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية، وموضوعه مشروعية الاقتطاع من أجور المضربين في قطاع التعليم، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، تفضل أستاذ..

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

خاضت النقابة الوطنية للتعليم، العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل، والنقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إضرابا وطنيا يوم 12 فبراير من هاته السنة، لكن عوض فتح الحوار الجدي والمسؤول والمنتهج تم اللجوء إلى الاقتطاع من أجور المضربين، وهو قرار حكومي نعتبره في الفيدرالية الديمقراطية للشغل جاء للتضييق على الفعل النقابي، وجاء للتضييق على الحق في الاحتجاج المنصوص عليه دستوريا وفي المواثيق الدولية.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، وقد سبق لكم أن تحملتم مسؤوليات نقابية في السابق، ما هي المرتكزات والدواعي الدستورية والقانونية التي استندت عليها الحكومة في هذا القرار الذي نعتبره خارج السياق وجاء قبل مناقشة القانون التنظيمي للإضراب؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب،

أنا عندي السند القانوني اعلاش باني هاد الشي، عندي أحكام قضائية، عندي أحكام قضائية، أحكام قضائية من عام 2005 بلا ما نفسر (la période) المدة، عندي أحكام قضائية 2005، حكم قضائي 08، حكم قضائي 78 في 2006، عندي حكم قضائي في 2006.04.20 استنادا إلى المبادئ الآتية: تتكلم على أحكام قضائية في التعليم اللي ناس ادعوا وزارة التربية الوطنية، ووزارة التربية الوطنية ربحت الدعوى باعتبار أن الإضراب هو مساس لحق التلاميذ والتلميذات والمطلب لا بد منو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على.. واشوية ديال الصمت الله يخليكم، الله يخليكم، الله يخليكم، الله يهديكم.
شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل للسؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد وزير الصحة حول تنظيم مهنة الترويض الطبي، إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين في التجمع الوطني للأحرار، تفضل السي المهاشي.

المستشار السيد عبد الحميد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

في الحقيقة هاذ السؤال ما هو إلا جزء من موضوع شامل يهم تنظيم بعض المهن الحرة والتي تزاو في بلادنا إلى حدود سنة 2013 بشكل غير منظم وأحيانا بدون سند قانوني، ونخص بالذكر الائتمانيات المحاسبية (Les fiduciaires)، صانعي الأسنان، الكتاب العموميون، الوسطاء التجاريون والعقاريون، أصحاب مكاتب التحصيل، إلى غير ذلك من المهن الحرة، وهناك أيضا المروضين الطبيين، وهذه الفئة هي موضوع سؤالنا في فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد الوزير المحترم،

تمارس مهنة الترويض الطبي إلى حد الآن بدون إطار قانوني ينظم شروط ممارستها ويحدد قواعد وضوابط العلاقات بين المهن والمريض، مما يجعل هذه المهنة تتعرض إلى العديد من الاختلالات والمتزقات وألحاصها في النقطة التالية:

أولا، انتشار محلات تجارية تحت غطاء بيع المعدات شبه الطبية، وتحولت هذه المحلات إلى عيادات للتدليك الطبي بدون ترخيص، الشيء الذي يمس بحقوق المروضين الطبيين المعترف بهم، ويشكل خطرا على صحة المرضى من المواطنين، هاذو هما دوك الشينوا اللي جاو... إلخ؛

ثانيا، تفرخ عدة جمعيات تحت عنوان خدمة الأشخاص المعاقين، في حين تتحول هذه الجمعيات إلى عيادات لاستقبال غير المعاقين وبأثمان غير

وأكثر من هذا نذكركم بأن دستور البلاد ينص في ديباجته على أن المغرب يلتزم بسمو المواثيق الدولية على كل التشريعات الوطنية، إذن هذا المنطلق الدستوري والدستور هو أسمى قانون في البلاد، وإبان جولات الحوار عفوا طرح هذا السؤال على السيد رئيس الحكومة وكان يرمي الكرة في مرمى القطاعات التي اقتطعت من أجور الموظفين.

وأنا أقول لمن يعتبر أنه من أبداع مصطلح التحكم في هاذ البلاد، أسأله اليوم أليس الاقتطاع من أجور المضربين تحكما واستبدادا؟ أليست الزيادة في أسعار مواد البنزين تحكما؟ أليس أيضا قرار 25 مليار المتحدث عنها اليوم، أيضا، 15 مليار كيف كيف هي 25%، عفوا كيف 15 كيف 25 الله يرزق بالصحة والسلامة، أليس هذا تحكما أيضا في إطار طبعاً تغيير المؤسسات التشريعية التي من المفروض أن ترجع إليها الحكومة؟

إذن اليوم باقي ما ناقشناش القانون التنظيمي ديال الإضراب، والمشرع راه ملي جا ويقتول بأن حق الإضراب مضمون وسببين القانون التنظيمي الإجراءات التي يمكن معها ممارسة هذا الحق لحد الساعة ما كينش قانون تنظيمي إذن نعتبر أن كل اقتطاع من أجور الموظفين، قرار غير شعبي وتحكمي وبه وجب الإعلام.

شكرا.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية:

أخي العزيز السيد المستشار أنا معك، ولكن هذاك المفردات هي (polémique politique) ومواقف سياسية، لا وا غير اسمعني، مواقف سياسية، مواقف سياسية... معلوم واش أنا، اللي كيشطح ما يخبي لحيتو، أنا قابط على 97 ألف، ما محرج ولا والو.. محرج في هاذ النقاش.

هذا القانون التنظيمي دابا غنتكمو، ما كين مشكل، خليني غير نهضر معك..

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك السيد المستشار، الله يخليكم.

السيد وزير التربية الوطنية:

شوف هاذ القانون التنظيمي كان في الدستور ديال عام 1962 وعمر شي حكومة ما قدامت تخرجو لأنه ابغينا نديرو عليه التوافق، هاذ الحكومة حتى هي براسها طايحة في نفس الفخ لأنه عندها واحد القانون التنظيمي ديال الإضراب مطابق، وخدمات فيه المنظمة الدولية للشغل وخدم فيه المكتب الدولي للشغل، وهاذ الشي مجرور من عام 2000 وانتا كترعرفوا هاذ الشي.

المشروع الثالث هو مهن الترويض وإعادة التأهيل، هاذ الشي اللي ادويقي عليه؛

وأخيرا مهنه تقنيات الصحة، يعني (les techniciens de radiologie, les techniciens d'hygiène).

للإشارة أن هاذ المشاريع تجاوزت وتفاعل معها ممثلي المهنيين اللي ساهموا فيها مشكورين في إغنائها وجعلها تلامس الواقع وتستجيب لمتطلبات المستقبل، هاذي شي 15 يوم تلقيت إجابة النقابات والانتقادات والاقترحات ديالهم، وهاذ المشاريع الأربعة تم الصياغة ديالهم وصيغتها أنا شخصيا الأسبوع الماضي إلى الأمانة العامة باش غادي تدير (Le circuit) ديالهم إن شاء الله في القريب العاجل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب السي المهاشي؟ تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الوزير المحترم على الجواب ديالكم اللي في الحقيقة كان شامل إلى مهن أخرى تم القطاع الصحي.

وفي الحقيقة لما طرحت لكم في البداية أن هناك عدة مهن حرة غير منظمة وغير مقننة إلى حدود وذكرت 2013، معنى أنه لا يعقل أن احنا في القرن 21 في 2013 وباقية مهن تمارس في بلادنا منذ الاستقلال وباقية ما منظمناش، لا أوم بطبيعة الحال ما كنجوش اللوم لهاذ الحكومة هاذي، بل أوجه اللوم للحكومات كلها المتعاقبة، ما كانش مجهود، ما معنى أنه منذ الاستقلال إلى 2013 باقا مهن تمارس وجد جد حساسة ومهمة وبدون سند قانوني.

الآن، السيد الوزير المحترم، نشكركم على الجهود التي قتم بها والتي قلت بأنكم سرعتو في إخراج هاذ المشاريع إلى حيز الوجود، وهي الآن في الأمانة العامة للحكومة.

سؤالي لكم، السيد الوزير المحترم، هو واش عندكم شي فكرة على وقتناش تصدر هاذ القوانين؟ فكرة المدة الزمنية، لابد عندكم (Une visibilité) في الوزارة، لابد عندكم واحد اسميتو، واش من هنا عام ولا 10 سنين ولا إلى آخره؟

كذلك في انتظار صدور هاذ القوانين، أشنو هي التدابير اللي يمكن لكم تديروها، هاذ الشي اللي ذكرنا لكم ديال هاذ المشاكل اللي كيعيشوا هاذ الفئة من المرضى اللي كيهتموا بالترويض الطبي، أشنو ممكن لكم تديروا؟ هاذ الشينوا اللي ولاو كيديروا التدليك و(هاذ الفوضى) اللي كاينة في هاذ القطاع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

تنافسية مما يضر بمصلحة المرضى الطبيين؛

ثالثا، هناك أيضا بعض الأطباء وأقول بعض الأطباء، ممن يتطفلون على مهنه الترويض بدون وجه حق عن طريق تشغيل أشخاص غير مكونين وغير مؤهلين، مما ينتج عنه عدة مخاطر صحية، وهذه الحالات يمكن لنا تعطيوها لكم السيد الوزير.

لهذه الاعتبارات، السيد الوزير المحترم، نسألكم عن وضعية القانون المنظم لهذه المهنة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أولا الشكر في البداية للفريق التجمعي للأحرار على طرحهم لهذا السؤال المهم حول تنظيم مهنه الترويض الطبي، هذه الفئة التي تعتبر حلقة مهمة في عملية الاستشفاء. فأنا متفق معكم تماما، السيد المستشار المحترم، على الوضعية اللي ذكرتها واللي شرحتها لنا اللي تتهم هاذ الفئة ديال المهنيين.

اسمح لي، السيد المستشار المحترم، باش نذكر ببعض الأرقام قبل ما نجابو على السؤال ديالكم مباشرة، لابد من التذكير أن خلال هذه السنة تم توظيف 54 ممرضا متخصصا في الترويض الطبي، ليلغ عدد الممرضين المتخصصين في الترويض الطبي في المغرب 464 ممرضا، موزعين على المؤسسات الصحية الوطنية، أنا تندوي دابا هادو في القطاع العام.

فيما يخص السؤال ديالكم، فكانت وعدت الوزارة المهنيين ديال الصحة بثلاث نقط مهمة، وأنا تنظن الوزارة شادة في الوعد ديالها وبدا التطبيق ديالو، وعدت المهنيين أولا بنظام الإجازة الماستر الدكتوراة نظام (LMD³)، واحنا في نقاش غادي بعيد مع النقابات والشركاء ديالنا.

وعدت الهيئة الوطنية للممرضات والمرضى، هاذ النقطة الثانية ما يمكنش لك تخرج حتى نخرجو، النقطة الثالثة هي النظام الأساسي للممرضات والمرضى، وهنا بيت القصيد، فهاذ السنة هاذي ابدات الوزارة مع الشركاء ديالها وخاصة النقابات المثلثة لهاذ النوع ديال المهنيين بوتيرة سريعة ومتسعة جدا، تمخص عنها مع المهنيين والنقابات المهنية 4 المشاريع قوانين كي واعدنا المهنيين، تنظم مزاولة المهن التالية بالقطاع، ويتعلق الأمر أشنو هما هاذ 4 ديال الأنظمة؟

أولا مهنه القبالة يعني (La sage femme)؛

المشروع الثاني هو مهن التمريض (Les infirmiers)؛

³Licence, Master, Doctorat

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيد المستشار المحترم، غنكذب عليك إلى قلت لك إمتى، أنا تنشوف أش كين في الوزارة وفي الوزارات عموما وفي الحكومات، الهيئة الوطنية للطببات والأطباء ابدات فيه الحكومة في 2006، يالله خرج وصوتوا عليه هادي شي شهر أو شهرين، انت تتعرف القانون، القانون راه غيدوز في مجلس الحكومة ومن بعد يدوز للغرفة الأولى والغرفة الثانية.

اللي يمكن لي نأكد عليه هو أن هادي مسألة واعدنا بها النقابات مشكورين والفرقاء ديالنا الاجتماعيين وما يمكنش نخليو الخلل بهاذ الطريقة اللي موجودة .

فيما يخص النقطة الثانية من التعقيب ديالكم، هاذ الشي اللي كتقول التدليك والشينوا وهاذ الشي، احنا عارفين هاذ الشي، ولكن الحل الوحيد كيبقى القانون، ولكن هاذ الشي خاصنا نتعاونو عليه، لا احنا ولا اتما ولا النقابات ولا المجتمع المدني، وعد أنه الوزارة ستتخذ جميع التدابير، اللي عندو شي ملف لا من حمتنا قالها لنا شي واحد ولا التفتيشية ديال الوزارة ولا من حمتكم اتما ما غاديش نتسناو ولو دقيقة في اتخاذ الإجراءات اللازمة.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الآني الثاني موضوعه إشكالية أقسام المستعجلات بالمستشفيات العمومية. الكلمة للتجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عدال:

السادة المستشارين المحترمين،

تطرح أقسام المستعجلات بالمستشفيات المغربية العمومية إشكالية حقيقية، أصبحت مزمنة مع مرور الأيام، حيث تسجل وسائل الإعلام العمومية وباستمرار ضعف الخدمات المقدمة للمواطنين والمواطنات، حيث أنه من خلال الندوات واللقاءات التي تنظمها جمعيات المجتمع المدني، يجمع الكل بما فيه وزارة الصحة على ضرورة البحث عن حل لهذه المعضلة التي يبقى المواطن المغربي الضحية الأولى لها، خصوصا المواطن البسيط الذي لا يستطيع ولوج المصحات الخاصة، واتما أدري من غيركم بحجم الخصاص الذي تعانيه هذه الأقسام سواء على المستوى البشري (أطباء وممرضين) أو على مستوى التجهيزات الأولية (فحص بالأشعة، تحاليل، أدوية).

فهل لوزارتكم سياسة واضحة من أجل الحل الجذري لإشكالية أقسام المستعجلات بالمستشفيات العمومية؟

كذلك هناك مستشفيات تم بناؤها منذ سنوات ولم يتم استغلالها، ما هو السبب؟ وعلى سبيل المثال المستشفى المحلي لمدينة مريرت الذي أعطى جلالة الملك نصره الله انطلاقة الأشغال سنة 2008 ولم يتم افتتاحه بعد.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أولا الشكر الجزيل لطرحكم لهذا السؤال، فاحنا متفقين ديمًا كتقولوها أمامكم المستعجلات هي مرآة المستشفيات، هي مرآة الوزارة.

ثانيا، ما غاديش نسرّد المشاكل اللي كتعيشها المفارقة الكبيرة بين العرض والطلب، البنيات التحتية، الموارد البشرية... إلخ، فاللي ابغيت نقول لك أنه هناك مخطط وطني، هناك رؤية ديال الحكومة وغادي نذكرك، السيد المستشار المحترم، أنه قدمت شخصيا أمام صاحب الجلالة يوم 5 مارس 2013 في مدينة فاس، يعني هادي شهر وبضعة أيام، المخطط الوطني للنهوض بالمستعجلات.

هاذ المخطط الوطني تيرتكز على جوج الرؤى جديدة بكل تواضع و5 المحاور إلى سمحتي لي:

الرؤية الأولى هي تنظيم وإعادة هيكلة مسلك العلاجات اللي كانت فيها الفوضى، يعني تمشي هنا وتمشي هنا وتتمشي يعني كلشي كيتكلف بالمستعجلات وحتى واحد ما يتكلف بها، فامشينا في إطار مستعجلات القرب اللي ابدينا فيها إلى يومنا هذا أنجزنا 27 على 80، المستعجلات الطبية الأساسية اللي غادي تكون في المستشفيات الإقليمية والمستعجلات الاستشفائية الكاملة اللي غادي تكون في المستشفيات الجهوية والمستشفيات الجامعية.

الرؤية الثانية هي التكفل، اللي ما كانش في بلادنا، بالحالات الاستعجالية ما قبل الاستشفائية، لأن 83% ديال الموقى ديال الحالات يعني حوادث السير الخطيرة كيموت إما في البلاصة وأما حتى كيديوه للمستشفى، كنا انسيناه.

أشنو هي دابا المحاور؟

كين المحور الأول التكفل بالحالات الاستعجالية ما قبل الاستشفائية، اخذينا مستشفيات بمثابة يعني مصالح مستعجلات، مثلا اليوم امشاو جوج ديال المستشفيات لوجدة، اعلاش شفتوهم في التلفزة اللي شافهم صاحب الجلالة، اللي كل مستشفى منتقل ديال الاستعجلات تيسوى 4 المليون درهم.

رقم وطني مجاني 141 ابديناه في بعض المدن، مثلا المروحية بزاف الناس تيقول لك المروحية اتما ما عندكم، نعطيك غير مثل، المروحية اللي ابدينا فيها مثلا في مراكش إلى يومنا هذا 22 حالة اللي كانوا غادي يموتوا،

يناسب هاذ المستشفى، الجماعة كانت رهن الإشارة ديالكم، اعطاكم ثلاثة البقع واختاريتو واحدة البقعة اللي ما عندهاش (L'accès)، وهذا مشكل ديال الأطر ديالكم، ماشي مشكل ديال المواطنين.

لهذا، السيد الوزير، الله يخليك، ما نعاودوش نطرحو هاذ السؤال هذا، وابغينكم تدبروا الأمر ديال القطاع ديالكم، ما تمسحوش في المجالس المنتخبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا غير باش النقط على الحروف، بكل تواضع وبكل مسؤولية، السيد المستشار، ما عمري قلت لك هاذ الكلمة ماشي سوقي، لا غير نتقول لك، لا ما قلتش لك، أنا بعدا ما عمري نقولها لك وما نقولهاش لك. ما يمكنش نجابوك بهاذ الطريقة، السيد المستشار، بكل احترام، أنا أكن الاحترام لكم جميعا، ملي تندوي بهاذ الطريقة وعندك الحق، لأن ابغيتي مصلحة البلاد، مصلحة الجهة، ما يمكنش نقول لك هاذ الشيء، أنا نهار غادي نقول لك هاذ الشيء، خصني نمشي، خص يجربو علي، أنا جيت هنا باش نلقى حلول، ما يمكنش نقول لك، ربما قلتها بطريقة تمسناو ولا شي حاجة، ولكن غير انت ربما درت لها الاختصار غير باش نكونو واضحين.

النقطة الثانية أنا ما قلتش لك تنلوحو المسؤولية على المجالس، مستشفى امريرت انت راك عارف، غير ابديتي مستشفى... ولكن حتى الأخر عاد قلت اعلاش، المسؤولية تنتحملوها، وتتحملها معنا جميع المجالس، (Les ingénieurs)، الأرض اللي تبنات عليها اعرفتي أشنو كين، ولكن تنواعدك، ما عمري نقول لك ما... تنواعدك أنا في الشهور المقبلة هاذ المستشفى غادي يتحل.

أما فيما يخص التجهيزات اللي نتقول، كينة موجودة، ماشي رحلناها ديناها، ديناها غنخبوها، لأن خصك تعرف هاذيك التجهيزات اشريناها، باش نقول لك بالضبط اشرينا بعض التجهيزات للمستشفى ديال الجديدة مثلا اللي لا يعقل، راه شفت التجهيزات ديالكم (ce sont des cartes électroniques)، إلى خليتها حتى نحل المستشفى ديال امريرت ما تستافد لا ميريرت، لا احنا، لا الجديدة، اخذينا ذاك الشيء ديناها باش ملي غيكون المستشفى ندواو بتجهيزات جديدة.

وأنا تعطيك وعد هنايا في هاذ القاعة أنه هاذ المستشفى غيتحل إن شاء الله في الشهور المقبلة، وأنا مستعد أني نستقبلك في أي وقت باش تتذاكرو في هاذ الشيء، غير أستسمح إلى كنت افهمت من الكلام ديالي شي نهار ولو هنا، أنه ماشي سوقي، ماشي من تربيتي باش نقول لك هاذ

الي تنقذوا ومنهم خاصة النساء الحوامل. فهاذي ما عندهاش، أنا فرحان ملي تيقول لي 22 مواطن ومواطن يعني واخا تكون هاذ (L'hélicoptère) تتسوى الي تتسوى.

كاين النقطة الثالثة، هي التكوين والتأطير الاستعجالي. الرابعة، الشراكة والتعاون بين القطاعات والشراكة مع القطاع الخاص وغنبدو أول قسم مستعجلات مع القطاع الخاص بالجديدة. وأخيرا، تأطير القانون.

غنتول لي وليني هاذ الشيء كلشي اللي قلت لنا، السي الوزير، ما شفنا منو والو، صحيح، أنا متفق معك، لأن هاذ النتائج هاذي ما غاديش تبان في نهار، أولا ملي قلت لك هاذ المخطط قدمتو أنا شخصيا أمام صاحب الجلالة هاذي شهر، ثانيا عاود ثاني ما غاديش تقولو كلشي حتى حاجة ما ماشية، كين بعض الإشارات قوية، المواطن أنا كي قلت واش كين شي حل جذري، نقول لك لا، نكذب عليك إلى قلت لك حل جذري.

المستعجلات في الولايات المتحدة 30 مليون نسمة بدون تغطية صحية، المواطن المغربي ابغى إشارات قوية، ابغى أفعال ماشي أقوال وهاذ الشيء في صدد تنفيذو معكم ومع جميع المتدخلين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب؟ أنفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، احنا ما غنضروش في الماضي ولكن نهضرو في المستقبل، عندي واحد الورقة تقنية ديال بعض المستشفيات ولا سيما مستشفى خنيفرة محتشمة، طبيب للأطفال لعدد ديال السكان ديال إقليم خنيفرة تيبغ 500 ألف ديال السكان، عندهم طبيب ديال الأطفال واحد، طبيب ديال المعدة ما كايش، طبيب عام جوج واحد الأسبوع المقبل غيتحل للتقاعد، طبيب للتشريح واحد في الجهة كلها، هذا لا يشرف قطاع الصحة.

كذلك اللي ابغيت نطلب منك، السيد الوزير، اعلاش ما جاوبتيني على المستشفى المحلي ديال امريرت؟ هذا مستشفى فرحت ليه الساكنة وفرحت لوضع الحجر الأساسي ديالو، اللي جلالة الملك نصره الله أعطى الانطلاقة ديالو، وهاذي 5 سنوات لم يتم افتتاحه وهو جاهز في البناءات، تم ترحيل الأجهزة اللي صيفطوها لهاذ المستشفى، الأطباء تم الانتقال ديالهم، واش هاذ الناس ما تيسحقوش هاذ المستشفى؟

وأنا شخصيا اهضرت معكم ورجبتكم وقلت لي ماشي شغلي، أنا رغبتم في الكولوار على هاذ المستشفى وقلت لي أنا ماشي شغلي، لأن عنكم مشكل، ومشكل في الإدارة، تم اختيار البقعة الأرضية، اختاريتو ما لم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أولا بداية أشكر فريق الأصالة والمعاصرة على طرحه لهذا السؤال المهم حول مشكل تهريب الأدوية، فهي كيف كنعرف، السيد المستشار المحترم، هي مشكلة عالمية، فيكفي نذكر ربما ما ابغيتش ندخل في التفاصيل لأنه هادي شهرين مثلا في الكامرون وفي غانا وفي بعض الدول الإفريقية وفي الموانئ الكبرى ديالها تحصر 10 مليار جرعة ديال الأدوية، مهربة، غير سالحة، خطيرة، فهادي مشكل عالمي.

ولكن خصني نأكد أمامكم، السيد المستشار، السيدة والسادة المستشارين، أن المجال الصيدلي ببلدنا لا يعاني من ظاهرة تهريب الأدوية، هادي ما كايناش في الصيدليات، لما يميزه من تقنين محكم وتشريعات وتنظيات صارمة، بالإضافة إلى خضوعه لمراقبة مفتشي الصيدلة، وخصوصا التزام الصيدالة المغاربة بأخلاقيات المهنة ومعايير الجودة.

أود أن أستغل هذه المناسبة لأطمئن السيدات المستشارات والسادة المستشارين ومن خلالكم الرأي العام الوطني بأن كل الأدوية والخدمات الدوائية الموجودة بالقطاع الصيدلي في المغرب لا تطرح أي تخوف.

المشكلة التي تطرقتم إليها، السيد المستشار المحترم، فهي قلتها، تتجري خارج القطاع الصيدلي، وخاصة في المناطق الحدودية مثلا إذا اخذنا وجدة، والتي تعود مسؤولية مراقبتها إلى مصالح إدارية متعددة متداخلة والي فيها وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة الفلاحة والصيد البحري... إلخ.

إلا أنه التشديد، أنا تنظن التشديد على أن مكافحة هذه المشكلة خصها تضافر الجهود، راه ما يمكنش للوزارة يعني غنتحملو هاد المسؤولية ولكن خصنا نتحملوها، راه السياسة تتدار على حساب أفكار، على حساب نقاش ولكن تتدار على حساب الجيب، يعني احنا هاد المفتشين اللي عندنا ما عندناش باش غادي تمشييو، وما عندناش الحق، قانونيا ما تيسمحنناش أنه مفتشي وزارة الصحة غيمشي للسوق مثلا ديال وجدة يقول لشي واحد آرى نشوف ذاك الدواء، ما عندكش الحق، إلى يومنا هذا احنا في إطار، احنا غادي نرجعو لواحد الاقتراح.

وثانيا كايين واحد الدور مهم اللي خصو يلعبو للمجتمع المدني، اللي بدا مشكورين بدا تيلعب.

ثالثا، المواطن المغربي اللي راه تضر راسو، لأن كيف قلت لك قبالة في هاد العشرة ديال المليار ديال الجرعات اللي المنظمة العالمية للجارك اللي حبستها في غانا والكامرون وأنغولا مثلا، لقاو أنه هاد شي منين تيجي؟

الشي وأنا مسؤول وخصني نبقي مسؤول وتتحمل هاد المسؤولية وغادي نتحملها إن شاء الله.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الآتي الثالث، موضوعه الأدوية الشهرية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل دكتور.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

موضوع الأدوية المهربة اللي عندي في الورقة.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

غادي نرجع لواحد الموضوع اللي في الحقيقة غادي يكون فيه شوية التكرار لأن طرح هنا، ما فيها باس لأن المشكل ديال البرمجة نعاودو له، أولا باش نركزو على شي مسائل، وثانيا ربما كايين شي مستجدات اللي غادي طعمونا بها.

السيد الوزير،

هاد الموضوع كيتعلق في السياسة الدوائية، بالنسبة للدواء كايين جوج المسائل اللي غادي تطرقو لها، أولا بيع الأدوية في الأماكن اللي ماشي مختصة لها، لأنه في الواقع كنعشوفو مسائل ديال الدواء كتباع في الأكشاك، هذا واقع كايين، وكايين المشكل الثاني المشكل اللي كيتطرح، مشكل المواد الشبيهة (la parapharmacie)، زميلي كان اهضر على غياب ديال القانون التنظيمي ديال هاد لآخر، نفس الشيء بالنسبة لـ (la parapharmacie)، كايين فيها واحد الفوضى، اشكون اللي عندو الحق؟ اشكون اللي ما عندوش الحق يدورها؟

كايين واحد المشكل ديال الجودة، بحيث أنه كنعشوفو واحد الفرق في الثمن، هذا جاي من الشينوا تيسوى 10 ولاخر اللي عندو جودة كيسوى 1000، وكايين النسبة ديال الرخ اللي ماشي معروفة، كايين واحد التضارب، إذن خاص شوية ديال الوضوح في هذه المواد هادو.

وكايين السؤال الثاني ديال العملية ديال التهريب ديال الدواء، هذا مسائل كاينة، الحقيقة اللي ماشي اتما اللي مسؤولين عليها بوحكم، المسائل اللي بزاف اللي مسؤول عليه، أنا في نظري خصنا السياسة اللي غادي نديرو باش نحدو حد للسياسة اللي أنا في الحقيقة اللي نتقتنع أنه تقدر نتجنحنا نجعلو المواطن يشري المواد والأخص الدواء ديال المغربية، والآخر غادي نرجع في التعقيب ندير مقترحات على هاد الشكل.

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

صحيح أنه يجب أن تتضافر الجهود وغنكثرو منها وغادي نعملو يد في يد، فرما اللي ابغيت من هاد المنبر إلى اسمحتي لي نتوجه للرأي العام، بزاف ديال الناس غالطين، تمشيو في هاد القضية اللي قلت، مثلا تيقولوا التهريب هاد الدواء تيتباع لأن سببه الثمن غالي، هي صحيح، الثمن غالي ولايني ماشي صحيح أنه التهريب.. غنجي لك.

أن السوق الداخلي غير كافي، شي مرات (les ruptures de stock)، اللي خص يعرف المواطن المغربي أن هاد الدواء أولا مزور، ثانيا بدون فعالية، خصك تعرف هاد الناس في الصين وفي دبي وفي الهند كايين كيف قلت يعني (des usines) أكبار وذاك الشي خيالي جدا، تيصنعوا الدواء، الدواء أشنو غالي فيه؟ ماشي (La coquille)، الدوا اللي غالي فيه ذاك الشي اللي فيه الداخل، كنسميوه احنا (Le principe actif)، يعني تتاخذو هذاك هو اللي تمشي للدماغ الميكروبات، هما تيصاوبوا (La coquille) والداخل خاوي.

دابا المواطن تيشريه، تبحساب لو راه المجال الدواء لآخر، راه غير غلط، هذا راه (c'est un médicament dangereux)، هذا مزور، هذا خطير، راه قلت لك هادي يعني جريمة ضد الإنسانية، خص يفهموا راه ما تيشريهش رخيص، واحا احنا تتحملو المسؤولية.

أنا نتظن أنه السياسة الدوائية اللي ساليها، اليوم غادي نبشركم لأن امسالية، كلها راه عند الفرقاء، غير هي في إطار الترجمة، غادي تواخذونا ربما كتبنا في المرحلة الأولى بالفرنسية، في إطار الترجمة باش غنعرضوها على اللجنة ومع مجلسكم الموقر.

النقطة الثانية، هو اقتراح اللي نال موافقة رئيس الحكومة باش تكون واحد اللجنة يعني ديال وزارة الصحة تكون مشتركة مع الوزارات المعنية، كيف قلت وزارة الفلاحة والصيد البحري، وزارة الداخلية والجمارك، قصد القيام بدوريات مراقبة متكررة في الأسواق هاد الشي اللي تيبيعوا.

أخيرا، أوكد مرة أخرى ومرة أخرى راه الدواء ماشي حيث رخيص، ماشي حيث ما كاينش الدوا في المغرب، حيث ما يصلحش، وهاد الدوا في بعض الدول كايين إحصائيات أنه الأمراض الخطيرة رجعت لأن ذاك اللي مريض بالقلب كياخذ ذاك الدواء بحساب لو غادي يبرا، هو راه الدواء غادي يتزاد، الأمراض السارية رجعت بهاد السبب هذا.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الإمارات العربية المتحدة، تيجي من الهند، وتيجي من الصين، ولاين هادو راه دايرين مصانع كبيرة ومتطورة أحسن بكثير من الجودة ديال الدواء اللي مستعمل يوميا، يعني فين امشاو بعيد، لأن ما تيديروش في—ه (le principe actif)، وهادي جريمة ضد الإنسانية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد مكي الحكوري:

شكرا السيد الوزير. في البداية أنا متفق معكم، هاد المسائل ديال التهريب ما تعنيش (Les pharmaciens)، العكس هما كيتشكوا من التهريب.

القضية أنا بالنسبة لي، اعلاش كايين هاد التهريب؟ هاد التهريب أولا على الثمن هي الأول، هذا خصو يكون مجهود، نتعرف أنه راكم ابدتوه في الأثمنة، لأن اللي تيجعل الناس تمشيو للتهريب هو الثمن.

وكايين واحد العامل الثاني شي مرة لآخر نتلنجو لهاد المسائل المهيرة هي شي مرة تيكون السوق الداخلي ما كافيش، اشحال من مرة كحتاجو للدوا، الدوا ما تيكونش، تنكونو مضطرين كنستعمل الدواء اللي كيجيبو لك المريض، كنستعملو واحا جابو لك من على برا.

نعطيك أمثلة، السيد الوزير، ذيك (L'anti D)، اشحال من مرة ماكاينش، نعطيك أمثلة ديال مسائل ديال التخصص، اشحال من مرة تنوصلو لآخر (HCG⁴) مفقود. إذن تقول إلى جابو لك من برا تنقلوه، لأن كايين واحد الاحتكار ديال السوق الداخلي، خص من بين المسائل اللي خص أنه يضمن يوفر الأدوية وخاصة الأدوية لأن هي ضرورية، واشحال من مرة حتى في الميدان ديالكم المسائل ديال التخدير اشحال من مرة عشنا أنه كانت مفقودة، ماشي في العهد ديالكم في عهد السابق كانت مفقودة.

إذن حتى المجهود اللي خصو يتدار في الأثمنة واحد المجهود اللي خص نديروه خصنا تقنعو المغربي أنه الدوا ديال المغرب راه عندو جودة مجال الدوا ديال الخارج، راه كايين شي ناس اللي تيقول لك أنه الدوا ديال أوربا أحسن من ديال لآخر، هذا حتى احنا خصنا نديرو فيه مجهود السيد الوزير.

ولهذا مجال اللي قلتو، السيد الوزير، هادو هما المسائل اللي خص التضافر ديال الجميع، المواطنين واحنا الأطباء، وتجمعو على هاد المشكل لأنه في الحقيقة لا يعقل أنه التهريب يمس هاد المادة لأن هي مهمة اللي ما عندهاش المراقبة، ما عندهاش المراقبة.

مرة أخرى أشكركم.

السيد رئيس الجلسة:

⁴Human Chorionic Gonadotropin

أولا الشكر الجزيل للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لطرحة لهذا السؤال المهم جدا، اللي هاذي مناسبة باش تتوجه للرأي العام ونجاوبكم اتما على ما ينشر ويقال على داء السل.

فأولا داء السل هو داء اللي كيمم الفقراء، فين يكون الفقر، فين كتنكون الهشاشة، فين كتنكون الكثافة السكانية ومحيط المدن وأشرت لها الدار البيضاء، سلا، إلى آخرة، طنجة، إلى آخرة.

كاين حوالي 27 ألف والى ابغيتي الرقم بالضبط 27.437، وهاذي مدة أربع أو خمس سنوات هاذي 27.437 في 2012، وتنبقوا في نفس مثلا العام اللي قبل منو 27.425 تنبقوا في هاذ الرقم. ما كاينش شي حاجة يعني اللي تقولوا الصحف، راه وصلنا، راه الناس تيموتوا، هاذي النقطة الأولى. هو المشكل المطروح هو تتحاولو نقلصوا في المغرب منذ سنوات كيف قلتي الحكومات السابقة، ولكن ذاك الانخفاض ديال هاذ العدوى قليلة جدا، يعني ما تتدورش 3% سنويا ولا 1 ولا تبتقى في ذاك.

غير هي واحد القضية نختاطو منها، داء السل الرئوي الإيجابي اللطاحة يعني (la tuberculose pulmonaire à microscopie positive) اللي خصنا نعلو عليها هي اللي غادي ندخلوها في الحساب، لأن متيقنين باللي (tuberculose)، هاذيك تنقص في المغرب حوالي 5% سنويا، (donc) هذا إيجابي جدا. اللي تيرتفع في هاذ الرقم اللي تيرجعوا تسميوه الناس محمول والتشهير بالمرضى ديال السل وعوض التحلي بالمسؤولية والجدية ويعطيو الرأي العام والتشكيك باش يعطيو الأرقام الصحيحة هو كسميويه احنا (la tuberculose extra-pulmonaire)، هاذي احنا الأطباء معروفة، فين ما كانت شي حاجة مثلا في... تتحاولو نخطوهم باش يداويو واحا ما عندوش (la preuve) هاذي، ولاينسي (la tuberculose)، ما درناش، بمعنى آخر ما امشيناش بالوتيرة اللي ابغينا، كاين دابا برنامج وطني اللي رصدنا ليه 50 مليون درهم سنويا، 30 مليون درهم ديال وزارة الصحة، 20 مليون درهم سنويا ديال الصندوق العالمي ديال السل والسيدا والملاريا اللي غادين فيه، وكاينين مصالح لمعالجة داء السل المقاوم اللي ماشي هما بزاف، ما تيدوزوش 200 مواطن ومواطنة على الصعيد الوطني، كل هذا تيجعل أنه ما حققناش ذاك الشي اللي ابغينا، ولكن هاذ الشي راه خصنا نتذكرو على المحددات السوسيو اقتصادية لهذا المجال، هذا ماشي ديال وزارة الصحة بوحده، ماشي باش تنشكيو، ولايني هاذي حكومة كلها، اللي قلت لك فين كاين الكثافة السكانية (les bidonvilles) مثلا، فين كاين الفقر، فين كاين الهشاشة، فهذا مشروع حكومي اللي احنا نتجمعو عليه إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم.

إذن السؤال الآتي الرابع موضوعه استفحال داء السل ببلادنا. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، زيد آ السبي بنجيد، تفضل.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

إذا كانت الصحة حقا أساسيا من حقوق الإنسان كما ترعاه المواثيق والعهود الدولية والوطنية، فإن بلادنا جعلت منها أولوية من الأولويات. وإذا كنا في الفريق الاستقلالي نتمن المجهودات التي بذلتها الحكومات المتعاقبة والحكومة الحالية في تأهيل القطاع الصحي، فإننا نسجل أن هذه المجهودات لا زالت تتطلب مزيدا من الجهد المضاعف لمواجهة بعض الأمراض التي تظهر بين الفينة والأخرى وتؤثر على الصحة العامة ومن ضمنها داء السل الذي أصبح من الأمراض الفتاكة التي تسجل أرقاما مموهة، حيث تؤكد الإحصائيات أن ما يزيد عن 27 ألف إصابة جديدة خلال السنة الماضية و13.260 حالة متجددة خلال النصف الأول من السنة الجارية.

وإذا تأملنا المعطيات الرسمية المتوفرة التي تحدد أن 82 شخصا من بين كل 100 ألف يصابون بهذا المرض، وتصل معدل الإصابة بالسل الفتوي إلى 37,40 شخص في كل 100 ألف نسمة في الفئة العمرية ما بين 15 و35 سنة، إضافة إلى تركز هذا الداء في المناطق الحضرية بشكل ملحوظ مقارنة مع المجال القروي، حيث تأتي مدينة الدار البيضاء على رأس القائمة، تليها طنجة-تطوان، ثم جهة سلا-زمور-زغير وجهات أخرى.

إذا تأملنا هذه المعطيات، فإننا سنجد أنفسنا أمام مرحلة تدعو إلى دق ناقوس الخطر لتعبئة كل الفاعلين وجمعيات المجتمع المدني لمواجهة أسباب ومسببات هذا الداء الفتاك وسبل الوقاية منه والقضاء عليه.

لنا، نساتلكم، السيد الوزير المحترم، عن أهم التدابير الاستعجالية على المدى القريب والتدابير المستقبلية التي تنوي الحكومة اتخاذها لمحاربة هذا الداء والقضاء عليه، خاصة نوعية الابتكارات الجديدة التي تطور المخططات والبرامج الصحية الحالية. بقية الوقت السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة النواب المحترمون،

تقول لك احنا في الوزارة يعني باش تكون أرقام دقيقة، لأن كل جهة تتصيفط و (on vérifie le dossier)، واش هي هاذيك، رغم أنه ربما ما غاديش نكونو يعني فعالين إلى أقصى درجة إلى يومنا هذا.

والبارح قبل ما نجي عندكم عاود ثاني تجمعت في مديرية الأوبئة باش نذكرهم بهاذ الشي باللي غادي نشوف السيدة والسادة المستشارين، إلى يومنا ما عندنا أي رقم، في هاذ الشي أنا نتظن ما تتسرعوش، ما تاخذهاش من قلة الصواب، نعطيو أرقام، يعني منين غادي تكون، خاص هاذ الشي يتدار بكل جراءة، بكل مسؤولية وبكل شفافية، احنا ما عندنا ما نخبيو، ملي غادي يكون رقم راه غادي نقولوها، ما عندنا لاش تكون 90 ألف واحنا نقولو كين غير 400، ما يمكنش.

شكرا السيد المستشار. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الخامس، موضوعه الخصاص في الأطر الطبية المتخصصة في العالم القروي. الكلمة لأحد السادة المستشارين في الفريق الاستقلالي، تفضل السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، أظن أنكم استعتم عدة مرات إلى هذا السؤال، ولازلنا كفريق استقلالي نردده وسنبقى كذلك إلى أن يثبت العكس، وهو الخصاص الحاصل، إن لم أقل القاتل، في الأطر الطبية، طبيب وممرض، أقول القاتل وتعمدت ذلك، لأنني أصبحت مشدوها أمام هول الكارثة.

إذا كان العالم الآن يئن تحت وطأة الاقتصاد، فالمغاربة اليوم لا يطلبون خبز بقدر ما يطلبون أدوية والعناية بصحتهم فقط.

يمكنني، السيد الوزير، يمكن للمواطن المغربي اليوم أن يصبر على الجوع، غير أنه لا يقدر أن يقاوم ألم المرض.

السيد الوزير المحترم،

أنا أعيش في منطقة، وتجولت في مناطق أخرى، واكتشفت أن المستشفيات، خاصة في العالم القروي، يجب أن نستثمرها لغير الصحة، يمكننا أن نجعلها مستودعات مادامت حاوية، دون آليات، دون أطباء، ودون ممرضين. هذا شيء خطير، هذه تعتبر كارثة، يجب -أقول يجب- على الحكومة أن تنكب ولا تنام إلا إذا وفرت الأطر الطبية.

أقول أكبر كارثة هي أننا نعيش بدون طبيب، وإذا تجولتم، السيد الوزير، نبدوها من فيكيك، بوعرفة، بركان، جرادة، العيون الشرقية،

المستشار السيد بنجيد الأمين:

إذن شكرا السيد الوزير.

كل ما في الحق أن نتعرفكم موضوعيين، ولكن بالنسبة للعدد أن هناك تزايد، وخاصة في البرنامج اللي تبناتو الحكومة، واللي هاذ البرنامج اللي كان وطني ومخطط استراتيجي اللي ما بين الفترة ديال 2006 إلى 2015، بحيث كنا نلاحظ من 2006 كان هاذ الرقم هذا، بينما 2008 كان تزداد من 25 ألف إلى تزداد لـ 27.400 واللي ذكرته مؤخرا.

حقيقة هاذ المسألة هادي تم الناس اللي هما كيتواجدوا يعني في مدن حضرية اللي كيعرفوا نوع ديال الهشاشة، إذن حتى هاذوك راه هما عندهم الحق في المعالجة والعناية، وهادي ماشي إشكالية فقط ديال الوزارة ديال الصحة، إنما حتى هي وزارة ديال الداخلية على حسب المخطط ديال الإسكان، إلى غير ذلك. خصنا هذا مسؤولية ديال الحكومة خصنا نعالجوها، أي حاجة خصنا نعالجوها.

إذن حتى المبلغ اللي هو مرصود لهاذ المسألة، السيد الوزير، كيبقي غير كافي، وهنا ابغيناك أننا في الجواب دياك، السيد الوزير، من خلال هذا التعقيب هذا، ابغيناك توضعنا في الصورة كذلك بالنسبة لهاذ داء السل اللي كيعم المواشي وكذلك البهائم اللي تعطي لنا عليها (la zoonose) اللي حتى هو راه كيلعب واحد الدور.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

أولا، السؤال الأخير - يا للأسف - ما يمكن ليش نفيدك حتى في شي حاجة، ما عارفش، المواشي والبهائم ما غاديش نقول لك شي رقم، نبقي نختار من راسي، أنا ما.. لا، عرفت أنا نقول لك أنا ما عنديش.

النقطة الثانية في الإستراتيجية ديال الوزارة ما كانش عندي الوقت باش.. تتركز على جوج النقط مهمين:

أولا، مجانية العلاج؛

ثانيا، لا مركزية العلاج.

هاذ الشي ما يمكنش تديروا وزارة الصحة بوحدها، فوزارة الصحة تتخدم مع المجتمع المدني، كين جمعيات ديال.. وكاينة هنا الأستاذة بوعباد اللي تتكلف بواحد الجمعية، يعني كين تضافر الجهود بين الحكومة والمكونات الحكومية باش نحذو من المحددات السوسيو اقتصادية اللي تعيشها هاذ الفئة.

أخيرا، غير ابغيت باش انكونو واقعيين باش ما نعطيش أرقام، أنا يالله كان عندي هاذ الحميس اللي داز اجتماع في الوزارة، إلى يومنا هذا ما عندنا أي رقم ديال 2013، حتى شفتك، السيد المستشار، قلت شي رقم باللي هاذ الثلاث أشهر الأولين طلع، أنا عارف ربما أنا تحترم هاذ الأرقام، غير

كرهتس، غادي تقول لي انت في حكومة، احنا في الحكومة تضاربو ولايني تتعرف أكثر مني السيد المستشار (Les postes budgétaires) كينداروا على حساب النمو ديال البلاد، ما كرهناش يعطيو لي ذاك الشي كلشي لي غير بوحدني.

ها احنا غادي نخلو مستشفى وجدة، خصنا 873 ممرض وممرضة، تندوي على الممرضين، وفي هاذ الأسابيع المقبلة غادي نخلو مراكش 500 سرير جديد، (Les compliments) ديال (CHU⁵)، خصنا أكثر من 600 ممرض وممرضة. غادي نخلو الجديدة في ظرف شهرين أو 3 أشهر غيدشنوا صاحب الجلالة، خصنا أكثر من 900 ممرض وممرضة، يعني باش تقول لك الخصاص المهول، أنا متفق معك، زيد الصرخة ديالي على ديالك. ولكن الوزارة بذاك الشي اللي عندها، يعني هذا ماشي باش نشكي، نعطيك بعض الاقتراحات، أولا ما غاديشاي آش دارت الوزارة، الوزارات السابقة أو اللي قبل منها ولا.. كاملين داروا مجهود، مجهود جبار، خاصة الوزارة السابقة اللي مشكورة دارت واحد المجهود جبار فيما يخص المجال القروي.

احنا عندنا أفكار في هاذ الشي، عندنا اقتراحات، احنا في تداول بين المدراء، ابغينا نقترحوها على الفرقاء ديالنا، على النقابات ديالنا، عندنا مثلا أمثلة ديال الدول اللي كانت كنعاني أكثر منا وتغلبت على هاذ الشي، وهاذ الشي ما ابغينا نخرجوه، ابغينا نشاركو فيه النقابات، وغادي تجي إن شاء الله المناظرة الوطنية للصحة اللي غادي تكون في (Mois juillet) إن شاء الله، يوليوز المقبل، باش غادي تناقشو معهم ولكن غادي تناقشو معهم قبل لأن هم الفرقاء ديالنا خصنا نتقاسمو معهم كلشي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام البار:

نعم هناك تعقيب.

السيد الوزير،

ما تعتقدش أو يعتقد شي واحد أننا كنبخسو العمل ديالك، بقدر ما أننا أمام أزمة، وهي الأزمة الفعلية والحقيقية التي تمس بني آدم، تمس البشر. أنا أقترح حسب تفكيري البسيط لم لا نقوم بتجنيد، ماشي بتجنيد، ولكن خدمة صحية 6 أشهر، كل طبيب متخصص يدوز لي 6 أشهر في بوعرفة، يهبط لنا لزاكورة حتى هو يدير لنا واحد 6 أشهر، ويكون واحد المداومة للتشجيع.

أنا طبيب تخرجت ومفتخر براسي وبالمعلومات اللي عندي، ما نبغيشي نمشي لبوعرفة ولفكيك ونمشي لزاكورة وأنيف والطاوس واسفالات، هاذ الشي ما تيمكناش ولكن نعرف راسي 6 شهر غادي نقوم بخدمة الوطن،

تاويرت، ما غنقولشاي المدن، أنا كنعيش في مكناس وكنظن الخصاص قاتل وقاتل جدا في التخصصات.

السيد الوزير المحترم،

هذه صرخة من الفريق الاستقلالي، وخطر، أقول يضاهي الخطر الاقتصادي أو الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها جل الدول. إذن علينا أن ننكب، أنا عارف وسامع أن 7000 طبيب ناقصة، 9000 ممرض، واش هاذ الأماكن النائية ولات ممنوعة على المغاربة ما يمشيوش يتداوا فيها، أو الطبيب اللي تعين تيلقى مبرر (des prétextes) باش يرجع في حالاته منها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي عبد السلام. تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا احنا متفقين بأن الموارد البشرية ما يمكنش تكون المنظومة الصحية تتحسن ولا نمشيو بعيد بدون موارد بشرية، كما وكيفا، هاذي متفقين عليها. النقطة الثانية هو الصرخة ديالك، السيد المستشار، زد عليها الصرخة ديالي، هاذ الشي دائما أنا، أعوذ بالله من أنا، في حوار مع السيد رئيس الحكومة في بيتو، كنا كنوجدو يعني المالية ديال... وقلت له بالحرف: السيد رئيس الحكومة، أنا انقص لي النص من 12 مليار، اعطيني غير 6 ولا 5 مليار درهم، ولايني ابغيت موارد بشرية، ما يمكنش، أنا متفق معك، ولكن للأسف هذا مشكل، هاذ الخصاص اللي قلت 7000 ممرض وربما أكثر، هاذ الرقم كنت كنعولو ملي طلعت وزير، دابا راه عام ونصف ولا عام و3 أشهر.

فهاذي تراكات، 54 عام، أنا تقول لك، ماشي حيث أنا، حتى أنا تنتحمل المسؤولية، حتى هاذ الحكومة تتحمل المسؤولية، خصنا نخلو هاذ الإشكالية، واش يعقل أن في واحد الوقت أغلقت مدارس التكوين؟ ها واحد، ثانيا (Départ volontaire) واش تيتعطي لهاذ اسميتو، ثالثا تلبية واخا النقص العددي دياهم، تنحيهم من هاذ المنبر، مهني الصحة لا أساتذة جامعيين ولا أطباء في المؤسسات العمومية ولا ممرضين ولا أعوان تيقوموا بمجهودات وتنتقل لهم الله يجازيكم بخير، واحد تدير الخدمة ديال 8 ديال الناس، خصنا بعدا على الأقل نلبيو الملف المطالب ديال مهني الصحة، واللي ذكرت منه جزء قبالة على (Système LMD)، وعلى النظام... إلخ.

وكاين مشكل آخر هي يعني (Les postes budgétaires)، أنا ما

⁵ Centre Hospitalier Universitaire

هاذي خدمة وطنية وهذا نداء لجميع المواطنين خاصة السيد وزير الصحة لأن هو الآن راها هاذ الأماكن النائية راه في خطر، المرأة باغا تولد خصها تمشي 140 كيلومتر، 140 كيلومتر باش توضع، حتى (Les ambulances) وزارة الصحة ما كتوفرهمش، كتقول لهم سيروا للجماعة. راه ما يمكنش، السيد الوزير، هادي راه إلى فكينا غير هاذ الحالة، راه احنا نزرغرتو، وتقولو برافو (on a réussi)، احنايا النجاح ديالنا بالإرادة ديالنا وراء جلالة الملك والعمل ديالو الدؤوب لتوفير ما يمكن التخفيف من معاناة الشعب المغربي.

ولكن علينا جميع الآن نبينو هاذ البادرة ديالنا، ونوضحوها، راه الوضع الصحي لا يبشر بالخير أكثر ما أنه ينذر بكارث لا قدر الله، وما نبغياش تكون في العهد ديال واحد الوزير طيب وعندو واحد الحماس لأن هو بحال الحماس اللي كمشوفوه في الخطابات ديالكم السيد الوزير. شكرا. اسبح لي السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية حول تطوير الصناعة التقليدية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العقاوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يعد قطاع الصناعة التقليدية من أهم القطاعات الإنتاجية ببلادنا بالنظر لمساهمته الكبيرة في التشغيل، إذ يعتبر ثاني قطاع مشغل بعد القطاع الفلاحي، كما أنه يساهم في التعريف بالترث الثقافي والحضاري لبلادنا وفي جلب السياحة.

غير أن هذا القطاع يعاني من العديد من الإكراهات والمشاكل، تنعكس بشكل سلبي على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للصانع التقليديين، فإلى جانب غياب نظام للتمويل يلائم حاجيات القطاع وغياب تنظيم مهني وعدم مواكبة الهيئات المنتخبة للصانع التقليديين، فإن ارتفاع المواد الأولية وصعوبة التسويق تعتبر من العوائق الأساسية التي تحول دون تطوير القطاع، هذا فضلا عن ضعف التكوين والتكوين المستمر، وغياب الدورات التنافسية الكفيلة بتشجيع الصانع التقليديين على الإبداع، وضعف التواصل، وتواضع آليات العمل، واستحواذ الوسطاء على الأسواق على حساب الصانع التقليديين.

إن الأمر يقتضي ضرورة وضع خطة إستراتيجية ملائمة وناجعة، تأخذ بعين الاعتبار نقط الضعف والقوة والفرص المتاحة والمخاطر المحدقة بالقطاع، وإشراك الصانع التقليدي في اتخاذ القرارات من أجل إعادة الاعتبار للصناعة التقليدية، وجعلها قادرة على الاضطلاع بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أفق مجابهة المخاطر التي تواجه القطاع

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار. ما خلتني لي ما نقول لأن أنا متفق مع هاذ الشي اللي تتقول، غير هي قلت كايينة أفكار، لأن هاذ الشي ما تيتحلش بحال الرجل الإطفاي، ابدينا بهاذ.. مثلا هاذ العام، اللي قلتها لكم، كانت 112 مركز صحي مغلق، مكاينش الموارد البشرية، حاولنا إعادة التوزيع وإعادة الانتشار، حلينا 42، غير كافي، هاذ الشي غير كافي، هاذ الشي اللي تبنيو، وهاذ المستشفيات اللي قلت لك ديال طنجة، ما تندويش على.. أما المجال القروي كايين خصاص محمول.

فمثلا خصنا ناخذو العبرة، ولكن ما تياخذهاش الوزير، بحال دابا انت تتقول الخدمة الصحية الإجبارية، هادي فكرة قديمة كنا كتقولو بالفرنسية (à l'instar du service militaire obligatoire) في إيامات كان (service militaire) ، كان كيتقال (à l'instar du service militaire obligatoire) اعلاش ما يكونش (service militaire obligatoire) ، ولايني هاذ الشي ساهلة تقال، راك شفتي غير الوزارة السابقة آش وقع نهار السيدة الوزيرة وبحق أنه سيفطات الناس لأن كايينة ذيك البلاصة عندهم خصاص، إلى يومنا هذا ما حلينا المعضلة، لا هما امشاو ولا هما ابقاو، باش نقول لك هاذ الشي تيتحل بطريقة تشاركية، راه العصا أنا تنظن ما تيتحلش المشاكل.

عندنا أفكار والنقابات كذلك عندهم أفكار، احنا حلينا هاذ الملف، مثلا نعطيك إيران، إيران عندها أكثر منا، جات كان عندها أكثر من 32 ألف ممرض خصاص، دارت فكرت وقلبو لها النقابات، دارت يعني واحد الموظفين ديال الإنعاش الوطني (Problème exceptionnel،)

كنعتبروهم شركاء، وموضوع الصناعة التقليدية بهم الجميع. من طبيعة الحال في مجال التكوين، التكوين هناك قفزة نوعية مهمة، بطبيعة الحال ما وصلناش لذلك الشيء اللي كنطمحو ليه، ولكن نعطيك أرقام: 2012 كانت عندنا 12 ألف مقعد بيداغوجي، 2013 وصلنا 13.800، وكنطمحو في 2015 نخرجو 50 ألف متدرج في الصناعة التقليدية، الآن قرينا من 20 ألف، إلى كملنا إن شاء الله 2013 اللي غادي يتخرجوا، غادي إن شاء الله نوصلو لهذا الهدف ديال التكوين.

أضف إلى ذلك التكوين العالي والخاص اللي تحل مع الأكاديمية ديال الصناعة التقليدية اللي افتتحها صاحب الجلالة في حظيرة مسجد الحسن الثاني، واللي غادي تعتبر القمة ديال التكوين في مجال الصناعة التقليدية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الوزير المحترم على الأجوبة التي تقدمتم بها وعلى الجهود التي تقومون بها منذ استلامكم لهذا القطاع. لكن، السيد الوزير، وعلى الرغم مما أشرت إليه، فإننا نلاحظ أن الحكومة لازالت لم تستوعب أهمية هذا القطاع، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، والدليل على ذلك ضعف الميزانية التي تم رصدها لقطاع الصناعة التقليدية.

أيضا يتوجب على الحكومة الاهتمام أكثر بالصانع الفردي باعتبارهم حجر الزاوية في هذا القطاع، والدعم يجب أن يتوجه إليهم مباشرة لمساعدتهم وتأهيلهم والاهتمام بأوضاعهم المادية والاجتماعية، خاصة أن وضعية الصانع التقليدي تبقى وضعية صعبة، تتضاف إلى الإكراهات التي سبقت الإشارة إليها، والتي تعيق تطور القطاع ولا تجعله يقوم بدوره الكامل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يتوجب، بالموازاة مع ذلك العمل، اتخاذ التدابير الكفيلة بحماية المنتج الوطني من الصناعة التقليدية ومواجهة المنافسة الشرسة التي تتعرض لها صناعتنا التقليدية من طرف منتجات مستوردة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة التقليدية:

السيد المستشار المحترم، أنا متفق معك بأنه كين ضعف الميزانية، ولكن ما متفقش معك بقولك أن الحكومة لا تهتم بقطاع الصناعة التقليدية. قطاع الصناعة التقليدية أول إشارة لاهتمام الحكومة هو الارتقاء بوزارة الصناعة التقليدية من كتابة الدولة إلى وزارة.

الميزانية المخصصة من طبيعة الحال لا تفي بالحاجيات، ولكن عندنا

وحماية الصناع التقليديين من الإفلاس.

لكل هذه الاعتبارات نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة المشاكل والعقبات التي تعترض تطور الصناعة التقليدية الوطنية؟ وما هي صورة الدعم والمواكبة التي تنوون القيام بها لفائدة الصناع التقليديين البسطاء؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عبد الصمد قيوخ، وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

أريد في البداية أن أشكر فريق الأصالة والمعاصرة على وضعه هذا السؤال المهم والمتعلق بوضعية الصناعة التقليدية في بلادنا، حيث دأب السيد المستشار المحترم إلى وضع أصعبه على ثلة من المشاكل، والتي لخصها في الإكراهات والتنظيم وضعف التكوين والإبداع والإستراتيجية.

جوابي سوف يكون بخلصة، كل هذه المواضيع هي جاءت في إطار رؤية 2015 للصناعة التقليدية وكذلك في المخططات الجهوية للصناعة التقليدية، أو ما يسمى بـ (PDR : les Plans de Développement Régional).

يجب الإشارة إلى أن مخطط 2015 يهدف إلى الوصول في سنة 2015 إلى 6 مخططات جهوية، هذه المخططات الجهوية يعني هي محط مشاورات مع منتخبيين، غرف إقليمية و جهوية، مجالس جهوية، جماعات محلية التي تمهها مشاريع الصناعة التقليدية، المجالس الإقليمية بحكمها كشركاء، ومن تم هذه الجهات تضع مخططا حسب رؤيتها وفي إطار ديمقراطي، ما هي الأولويات؟ واش الأولوية هي التكوين؟ وفي أي حرفة؟

واش الأولوية هي دور الصناعة التي تمه الصناع الفردي والصناعات القرويات؟ واش هي بناء مجتمعات ديال الصناعة التقليدية في المدن أو في الحواضر؟

إذن هذه المخططات اللي كان كيهدف البرنامج ديال رؤية 2015، أننا في 2015 نوصلو لـ 6، سولتي السيد المستشار أشنو دارت الحكومة، الحكومة جات في بداية 2012، في أواخر 2012 غادي نوصلو لـ 11 مخطط، كنا غنوصلو لسته مخططات في 2015، دابا في 2012 نحن بصدد توقيع 12، مما يتطلب منا جهدا ماليا إضافيا، نعطيك واحد الرقم لأنه كنعرفوا، السيد المستشار، بأنه الميزانية ديال وزارة الصناعة التقليدية فيما يخص الاستثمار لا تتعدى 330 مليون درهم، ولكن السنة الماضية وقعنا بها مليار و 400 مليون درهم، أي في إطار شراكة مع هؤلاء المنتخبين اللي

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

فتطبيقا للمقتضيات الدستورية الجديدة الخاصة بالجمعية المدني، ومن أجل بلورة تشريعات تواكب هذه المقتضيات، شرعت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والجمعية المدني خلال شهر مارس في استشارة وطنية واسعة حول هذا الموضوع، وتم تنصيب لجنة لإدارة ومواكبة هذا الحوار برئاسة شخصية وطنية ذات مصداقية وفاعلة في الميدان، حتى تكون التشريعات الجديدة المتعلقة بالجمعية المدني نابعة من هذا الجمع نفسه، بناء على ما سيقدمه من مذكرات واقتراحات وأفكار يتم الأخذ بها عند صياغة هذه التشريعات.

إننا ننوه بهذه المنهجية التشاورية والتشاركية، وستؤدي دون شك إلى بلورة مشاريع قوانين وآليات تمكن الجمع المدني من المساهمة الفاعلة والمجدية في الحياة العامة.

غير أن طريقة اختيار هذه اللجنة ومكوناتها خلق بعض ردود الفعل السلبية من طرف بعض مكونات الجمع المدني، حيث طعن البعض في دستورية هذه اللجنة رغم أنها مجرد آلية تنظيم الحوار وتأطيره، كما اعتبرت أطراف أخرى أنه تم إقصاؤها من الحوار الوطني الذي من المفروض أن يساهم فيه الجمع على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

واعتبارا لذلك، فإننا نطلب منكم، السيد الوزير، أن توضحوا لنا وللرأي العام دواعي اختياركم لهذه الطريقة التي سلكتموها لتشكيل لجنة الحوار الوطني حول الجمع المدني، وأسباب عدم تمثيل كل المكونات الفاعلة في هذا الحقل.

كما نود معرفة الدواعي المحتملة لمقاطعة بعض الأطراف للحوار، وتأثير ذلك على عمل اللجنة وعلى الحوار الوطني ككل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير المحترم، اسمح لي، الأصالة والمعاصرة، اسمح لي، تفضل السيد اديدا.

المستشار السيد شيخ أحمدو اديدا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

في إطار تفعيل المقتضيات الدستورية الجديدة التي بأت الجمعية المدني مكانة متميزة، جعلت منه فاعلا دستوريا على المستوى التشريعي وشريكا أساسيا في بلورة وتنفيذ السياسات العمومية، ومن أجل إيجاد جواب جماعي متعدد وديمقراطي حول طبيعة الأدوار الدستورية المرتقبة للمجتمع

إستراتيجية، لأنه الأمر اللي مهم هو تدير تلك الميزانية، لأنه احنا الأغلبية الساحقة ديال المشاريع ديالنا، مثلا في 2013 عندنا ما يقرب من 120 ورش مفتوح في التكوين، في الترويج، في الصناعة التقليدية ديال العالم القروي، الصناعات، الصناع الفرادي، نعطيك، لأنه كايين مسائل اللي كتعلق بالفلوس وكايين المسائل اللي كتعلق بالتشريع.

الآن أمام أنظار الحكومة مشروع سوف يجبر جميع الإدارات المغربية باستعمال واحد النسبة مائوية في المعيار ديال منتوج الصناعة التقليدية، إذن هاذوك الفلوس ديال الدولة وديال الحكومة اللي كتعطيهم للمنشآت غادي يدوزوا بصفة مباشرة وغير مباشرة لهاذ الصناع.

كذلك الفرض ديال نسبة مائوية لا تقل على 20% ليخص التزيين، وتزيين محدد، الزربية الأمازيغية، الأثاث ديال الحشب، الديكور، الفخار، النحاسيات، لأن كل هاذ الفلوس غادي يمسيو للصناع التقليديين، إذن الحكومة ما تقولوش ما كتديرش، كتدير.

أضف إلى ذلك واحد العدد ديال المسائل، مثلا نعطيك، السيد المستشار المحترم، رغم هاذ الإكراهات المالية اللي كايين عند البلاد، قررنا هاذ السنة في 2013 أننا غنزيو 10% في الميزانية المخصصة للمعارض واللي غادي تعطى للغرف، وابدناها السنة الماضية، ولكن هاذ 10% اللي اعطينا السنة الماضية، وهاذ السنة وكذلك غنعطيو 10% إن شاء الله، وغادي بنقاو 10% زائدة ولكن بشروط، لأنه كنديرو عقد مع الغرف ولكن كتطلبو منهم أنهم يزيدوا في النسبة ديال المشاركة ديال الصانعة القروية، يزيدوا في النسبة ديال المشاركة ديال الصانع القروي، وكل هذا لأنه البيع والترويج مهم.

وابغيت، باش نختم، باش نقول لك بأنه 80% ديال الزبناء هم مغاربة، إذن السوق المغربي هو أكبر زبون للصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية. وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

ننتقل إلى الأسئلة الآتية الموجهة إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والجمعية المدني والتي يجمعها وحدة الموضوع. الأول يتعلق بالحوار الوطني حول الجمع المدني والثاني كذلك الحوار الوطني حول الجمع المدني، هناك فريق التحالف الاشتراكي وفريق الأصالة والمعاصرة.

إذن عودة لوحدة الموضوع أعطي الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أتوجه لكم بالشكر الجزيل أن منحتوني هذه الفرصة لكي أوضح بعض ما شاب تنصيب اللجنة الوطنية لإدارة الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة بناء على مجموعة من المعلومات والأخبار غير الدقيقة وغير الصحيحة وفي كثير من الأحيان الكاذبة والخاطئة.

أشكركم، لأن اليوم من خلالكم ومن خلال هذه المؤسسة الموقرة سنتوجه إلى الرأي العام لتوضيح هذه المعطيات.

تساءلت عن غموض الرؤية والتشكيكية وعلى الانتقائية والإقصاء والتحكم وعن دواعي انسحاب مجموعة من الأعضاء من اللجنة، وعن تصحيح هذه الزلة السياسية والدستورية وعن تدابير توسيع دائرة الاستشارة التي نحن بصددتها.

أولا، فيما يتعلق بالرؤية، هل هذا الحوار يندرج في إطار رؤية؟ نعم. أذكر بأنني بهذا المجلس الموقر ويوم 19 دجنبر 2012 مع اللجنة المختصة، قدمت هذه الوثيقة التي كتستعرض الإستراتيجية ديال الوزارة في العلاقة مع المجتمع المدني للمرحلة 2012-2016، وأن هذا الحوار الوطني داخل من ضمن آليات تفعيل هذه الإستراتيجية، وكنت كذلك قد سلمتكم في اللجنة، لأعضاء اللجنة، هذه الوثيقة الثانية التي فيها مشروع هذا الحوار الوطني، واستأنسنا وتشاورنا واستفدنا من ملاحظتكم في إخراج هذه الصيغة النهائية.

إذن من حيث الأهداف، على اعتبار الرؤية، هذا الحوار يهدف إلى تفعيل إستراتيجية، وليس عملا شاردا عن سياق التخطيط الاستراتيجي. الأمر الثاني، دائما في مجال الرؤية والأهداف، أن هذا الحوار يرمي إلى تفعيل الدستور في كل ما يتعلق بأحكامه ونصوصه ذات الصلة بالمجتمع المدني لكي يكون هذا المجتمع المدني فاعلا رئيسيا في منظومة العمل الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكافة مجالات التنمية.

بالإضافة، طبعاً، إلى الإجابة على سؤال الحكامة، الذي أيضا نص عليه الدستور، سواء تعلق الأمر بالحكامة الديمقراطية، والتي في الفصل 12 من الدستور نص على وجوب أن تقوم الجمعيات على أساس مبادئ الديمقراطية أو ما يتعلق بالحكامة التدبيرية في شقها المتعلق بربط المسؤولية بالمحاسبة، خصوصا عندما يتعلق الأمر بتدبير المال العام أو الخاص أو الأموال المعبأة من الخارج.

وأيا في إطار الرؤية يرمي هذا الحوار إلى أن نبني تجربة مغربية رائدة في مجال الديمقراطية التشاركية.

المدني والكيفيات والشروط القانونية التي ستضمن ممارسة هذه الحقوق الدستورية، فضلا عن إعداد ميثاق وطني للديمقراطية التشاركية، انطلقت بتاريخ 13 مارس 2013 أشغال الحوار الوطني حول المجتمع المدني.

الملاحظ، السيد الوزير، أنه ومن خلال الطريقة غير المقبولة التي انطلق بها هذا الحوار، سواء من حيث غموض الرؤية والمنهجية والتشكيكية المعلن عنها أو من خلال الانتقائية والإقصاء غير المبرر للعديد من الجمعيات الثقافية والحقوقية والنسائية المشهود لها بالنضال والمساهمة التاريخية والتنوعية في انتزاع وتحقيق العديد من المكتسبات الديمقراطية والحقوقية، يمكننا أن نجزم أنكم حسمت منذ البداية نتائج وآفاق هذا الحوار.

وهو ما يدعوننا إلى التساؤل، السيد الوزير، حول خلفيات نصرتمكم لمقاربة الهيمنة والتحكم في مسار هذا الحوار؟

وهل ستستدرك وزارتم وتصحح هذه الزلة السياسية والدستورية؟ وما هي التدابير المزمع اتخاذها من أجل توسيع دائرة الاستشارة من أجل حوار أكثر جدية ومسؤولية؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. هناك كذلك الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السؤال ديالنا، السيد الوزير، هو أقدمتم مؤخرا على تنصيب أعضاء اللجنة الوطنية للحوار حول المجتمع المدني، مما أثار ردود أفعال سبقتها التذمر والاستياء جراء إقصاء مجموعة من المبادرات المدنية الوازنة والفاعلة. كما عرفت اللجنة انسحاب جماعي من طرف جمعيات وشبكات وشخصيات معروفة ووازنة في الحقل الجمعوي.

بناء على ما سبق، نسألكم، السيد الوزير، كما يلي:

ما هي المعايير المعتمدة في اختيار تشكيل اللجنة الوطنية للحوار حول المجتمع الوطني؟

ثانيا، ما هي الأسباب الكامنة وراء انسحاب مجموعة من أعضاء هذه اللجنة؟

وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للإجابة على الأسئلة، تفضل للمنصة، لكم 9 دقائق.

أنا وفقنا بتوفيق الله في اختيار شخصية وطنية ذات احترام جماعي ومصداقية عالية، وبالتالي كانت هاذي من الضمانات ديال تجنيد هذا الحوار أي تشويش اللي يمكن له يحي من هنا أو هنا.

أيضا اعتمدنا لجنة متعددة، وهاذ الشئ قدمناه لكم في البرلمان، لجنة متعددة مؤسساتيا، كايين 14 قطاع حكومي وكايين 8 ديال المؤسسات الدستورية، خصني نقرأها عليكم تذكيرا للرأي العام، كايين المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كايين الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، كايين مجلس المنافسة، كايين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، كايين المجلس العلمي الأعلى، كايين وسيط المملكة، كايين مجلس الجالية المغربية بالخارج، وكايين الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، بالإضافة طبعا إلى ممثلين عن غرفتم الموقرة، وكذلك 4 نواب من الغرفة الأولى.

إذن هاذي تشكيلة مؤسساتيا فيها تعدد، فكرا فيها كذاك تعدد، اليوم عندنا 66 عضو في هذه اللجنة، فيهم النسبة الكبيرة اللي هي 38 كيمثلوا الفاعلين المدنيين وليس الجمعيات كما سأبين ذلك. الفاعلين المدنيين، أي بنسبة تقريبا ديال 57,6% اللي هما فاعلين مدنيين وخبراء عندهم علاقة بالشأن العام والشأن المدني بشكل خاص.

هذه اللجنة انطلقت بعد التنصيب، عقدت ثلاث اجتماعات، وهي الآن تحضر لاجتماع مطول، فيه يومين لحسم المرحلة الأولى بالمصادقة على ثلاث وثائق أساسية:

- الوثيقة الأولى هي اللائحة الداخلية المنظمة لعمل اللجنة؛

- الوثيقة الثانية هي أرضية عمل اللجنة؛

- الوثيقة الثالثة هي البرنامج التفصيلي اللي غادي ينظم فعاليات هذا الحوار خلال الشهور المسطرة لهذه العملية.

إذن الآن غادي نوصل باش نوضح بعض الأخبار غير الصحيحة وغير الدقيقة، واللي كانت أحيانا، كما قلت، كثيرة كاذبة وتغلط الرأي العام. أولا موضوع الانسحاب، اللجنة نصبت يوم 13 مارس، 66 عضو وانسحب عضو وحيد، عضو وحيد، انسحب بعد أن حضر الاجتماع الأول الذي انعقد يوم 13 مارس في مقر الوزارة.

الإخوان اللي علنوا على موقف عدم العضوية في اللجنة، هاذوك ماشي أعضاء في اللجنة، لأن السيد رئيس اللجنة الوطنية دخل في واحد المشاورات متعددة، وكانت عندهم عدة لقاءات واتصالات، بعض الإخوان ارتأوا لاعتبارات، يمكن إذا ناقشنا نوضح لكم بأنها ماشي صحيحة، أنه ما يكونوش أعضاء في اللجنة، وليسوا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

أكمل هاذ الفكرة فقط، السيد الرئيس، من فضلك، هاذ الفكرة فقط.

وآخر هدف مرسوم لهذا الحوار في هذه الرؤية الواضحة، هو أننا سننظم أول حوار من نوعه، مغاريا وعربيا وإفريقيا وإسلاميا وجمهويا، لأنه ينتظم في إطار منظومة ومعايير الاستشارات العمومية التي اقتضت منا أن نبحت وتتعاقد مع شركاء دوليين للمصاحبة خلال هذه المرحلة.

فيما يتعلق بالمنهجية، المنهجية كانت تشاركية منذ البداية، وذكرت لكم الآن أنني في اللجنة قدمت هذه الإستراتيجية وهذا الحوار، وتدارسناه واستفدنا من ملاحظاتكم، ثم كذلك أننا اعتمدنا الشراكة الدولية، كما أشرت قبل قليل، عندنا الآن 4 شركاء دوليين، عندنا البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية ومجموعة ديال برامج الأمم المتحدة ديال (PNUD⁶) وعندنا كذلك الإيسيسكو، 4 شركاء دوليين اللي غادي يصاحبونا في هذه العملية التشاورية الواسعة.

ثم في إطار هذه المنهجية دائما ديال التشارك والافتتاح، قمنا بإسناد هذه اللجنة أو هذا الحوار إلى لجنة وطنية من بين خيارات متعددة، كان ممكن نجيو نديرو خبراء ونشتغلو ونجيبو نصوص قانونية مثلا اللي عندها علاقة بالدستور ونعرضوها في موقع الوزارة أو الأمانة العامة، وتلقاوا الاستشارات والملاحظات ونجيو للبرلمان ونمشيو نديرو العملية التشريعية، هذا خيار سهل.

لكننا اعتبرنا أن هذا الحوار الوطني هو عملية بيداغوجية جماعية للتدريب على الحوار وترسيخ قيم الحوار والإنصات المتبادل والشراكة الواسعة لإنتاج قوانين عندها واحد الحمولة وواحد الوزن استثنائي في سياق دستور جديد، وفي سياق ما نقول دائما أن هذا الدستور جديد يمكن تسميته، بلا تردد، دستور تمكين المجتمع المدني. إذن هذه القوانين ليست قوانين عادية، هي قوانين تنظيمية في أغلبها وأهمها.

ثم أيضا أردنا إن شاء الله من خلال هذه المنهجية أن هذا المنتج ديال الحوار عكس ما يتصور البعض في إطار منظومة التحكم ورؤية التحكم، أن هذا الحوار سينتج تقرير شامل ستملكه للمجتمع، سنوزعه على المجتمع، لكي يكون رهن إشارة الجميع، برلمانيين وجمعيات وحكومة وكل واحد يتعامل مع هذا المنتج حسب موقع ورغبته واختياره.

في موضوع المصداقية، وهذا له علاقة بالرؤية، كنا حريصين أول لحظة أننا نبنيو هذا الحوار على أساس المصداقية الكاملة، وألا تشوبه شائبة، فاعتمدنا المعايير الدولية ودخلنا في شراكات، باش نوضح أن هذا الحوار فيه مصاحبة قبلية ديال المنظمات الدولية وكايين الآن مجموعة من التداريب وكايين مصاحبة أثناء الحوار، وكايين مصاحبة بعد إخراج نتائج الحوار، أي تتبع مدى تنفيذ هذه الخلاصات وهذه النتائج.

اخترنا شخصية وطنية ذات مصداقية عالية، واليوم حتى شي واحد، حتى شي واحد ما تكلم في مولاي إسماعيل العلوي بإشارة سلبية، مما يعني

⁶Programme des Nations Unies pour le Développement

تتمناو باش في منطوق الدستور كيقول لك الشفافية والديمقراطية والحكامة وكذا... كتماو، السيد الوزير، بالنسبة لوزارتكم، شخصكم اللي اشرفتمو على التعيين ديال القيادة ديال لجنة الحوار، باش تكون تراعي هاذ المبادئ الحقيقية اللي جا فيها منطوق الدستور.

بالنسبة للمجتمع المدني، السيد الوزير، احنا كنعرفو بأنه الوسيط بين الشعب أو بين المغاربة وبين المؤسسات. لهذا، هو اعلاش الدستور مكنو من هاذ الدور الحقيقي اللي قال خصو يمارسو، ولكن خصنا ما نمشيوش بمنطق ديال الإقصاء.

السيد الوزير،

قلت ما تقصاوش الناس، تقصاوش بعض الجمعيات المهمة، هناك جمعية مغاربة العالم تقصاوش، هناك جمعيات ائتلاف حقوق الإنسان تقصاوش، هناك بعض الجمعيات الثقافية والأمازيغية حتى هها تقصاوش، ماشي الإقصاء زعما باش... خصك تشاركتهم في الإعداد، في التصورات، في الرؤى ديالهم قبل بدء الانطلاق ديال الحوار.

فما يخص كذلك هناك بعض الشخصيات الوازنة، السيد الوزير، وأنت كنعرفها حتى هي كذلك تم الإقصاء ديالها من هاذ الحوار. واحنا كنعرفها السيد الوزير، مستقبلا واش الوزارة إلى كانت عندها شي طريقة باش يمكن لها تفتح حول هاذو، لأن احنا في هاذ الوقت خصنا الحوار مع جميع الأطراف، ماشي تقولو راه فلان تقلق لا ما نمشيوش عندو، لا، خصنا ناقشو مع الجميع، ندخلو الحوار، نتحاورو مع جميع الجمعيات ومع جميع الناس.

وشكرا السيد الرئيس.

إضافة فقط، بالنسبة لأهمية المجتمع المدني، احنا في الفريق ديال الأصالة والمعاصرة، كتما تقدمنا في إطار الدعم ديال المجتمع المدني ديال تخصيص نسبة 1% من الميزانية العامة، ولكن، السيد الوزير، الحكومة رفضتها، ما عرفناش اعلاش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. إذن الفريق الحركي، هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد مولاي الأمين الطيبي العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، تشكروك، السيد الوزير، على التنوير ديالك للرأي العام، احنا غير ابغينا باش الرأي العام يكون كيخبر هاذ الإشاعات وهاذ الشي اللي جاو به الناس لهننا، سالحهم الله، ولكن احنا كنعرفوك فيك الإنصاف، وأنت مرشح ديال الإقليم ديالنا، واحنا كنعرفوك ما كنعظم حد، ولكن احنا غير ابغيناك باش تنور الرأي العام وإلى جات في حقك شي حاجة اللي هي ماشي معقولة ابغيناك تدافع على راسك، وتقول حتى أنت ذاك الشي اللي كابين.

إذن ليس هناك انسحاب من اللجنة كما نصبت إلا انسحاب وحيد، واللجنة تشتغل ثلاث اجتماعات، والآن هناك اجتماع رابع في يومين إن شاء الله، نهار 22 و 21 أبريل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن بالنسبة للتعقيبات، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، تفضل السي خربوش.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

أولا شكرا لكم، السيد الوزير، على هذه التوضيحات التي كانت ضرورية لإزالة بعض الغموض الذي حاول البعض زرعه بخصوص هذه المبادرة التي تهجها الحكومة لبلورة مشاريع القوانين التنظيمية، ونؤكد مرة أخرى على ضرورة ضبط هذا المجال والتنصيب على مراقبة وتبع تمويل جمعيات المجتمع المدني، فإذا كانت هناك جمعيات جادة ويلتزم مسؤولوها بمبدأ التطوع الذي يميز عمل المجتمع المدني والعمل الإنساني، فإن هناك من يستغل هذا المجال لأجل الارتزاق، وهؤلاء لن يقبلوا أبدا بالمراقبة والضبط، وعلى الحكومة أن تواصل عملها دون خضوع للضغوط التي يطرح بعضها علامة استفهام عريضة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للأصالة والمعاصرة، في إطار التعقيب، تفضل السي ادبدا.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس.

أنا فقط بغيت نشكر الوزير على هذه التوضيحات، ولكن في البداية، السيد الوزير، تتمناو في بداية هذه الدورة باش نقطعو مع هاذيك الممارسات السابقة بحال الأسئلة اللي فيها تشويش ولا فيها عرقلة، ما ابغينا نشوشو ما ابغينا نعرفو، ابغينا تنوير الرأي العام الوطني، كيف ما يقال: "وشهد شاهد من أهلها"، احنا كابين ثلاثة الفرق البرلمانية أغلبية ومعارضة ودارت أسئلة آنية، مادام دارت أسئلة آنية يعني تؤكد على أن هناك اختلال، سواء في الإقصاء، سواء في عدم استدعاء بعض الجمعيات، سواء في التعيين ديال القيادة ديال لجنة الحوار.

فيما يخص، السيد الوزير، فعلا احنا الحوار احنا نعرفو على أنه الحوار شيء إيجابي، خصوصا لو كان حوار - كما قلت - إفريقي أوربي كذا وكذا، واحنا ما علينا إلا نحييو هاذ المبادرة، ولكن، السيد الوزير، لاحظنا أن وزارتكم قامت بتعيين بعض القبايين في لجنة الحوار بمنطق حزبي، كتما

داروا البلاغ الثاني، هادي رسالة كانت نهار 12 ونهار 13 عملوا بلاغ، وكان بلاغ يؤكد بأنهم إلى كيتحفظوا على العضوية في اللجنة لاعتبارات - بالنسبة لنا - ما شاداش، ما قابطاش، فإنهم سينخرطون في الحوار وما عندناش مشكلة مع الحوار.

طيب، هذا موقف نتمنه، ونحن ندعو الجميع إلى المشاركة في الحوار، لكن بعض الاعتبارات التي تبنى عليها هاذ النوع من الموقف من قبيل موضوع اقتراح عضو من الحزب لكي يكون عضوا في اللجنة أو مشرفا على اللجنة، هذا نتمناو يكون عندنا مقرر عام أو رئيس أو غدا رئيس لجنة غادي يكونوا رؤساء لجان أو إلى آخره، إلى أصبحت السياسة تهمة خصنا نعرفوها، وإلا لو كون كان المنطق سليم على مستوى النقد غنتوجهو لرئيس اللجنة، لأن مولاي اسماعيل العلوي شخصية سياسية ورئيس مجلس رئاسة حزب في الأغلبية الحكومية ولا أحد انتقده بهذه الصفة، وهذا هو ما يستدعي أن أقول، إن استهداف هذا العضو في العدالة والتنمية لربما يجب عنه البلاغ الذي صدر من شخصيات كذلك حقوقية وطنية وسياسية ومدنية، تدين أي تحرش بالأشخاص وإخلاء المجال المدني والسياسي من منطق التحرش.

هذه لجنة وطنية، فيها 66 عضو، إلى كيتصور شي واحد، أي عضو، كيفا كان، سواء المشرف العام اللي هو الوزير أو رئيس اللجنة أو مقرر عام أو رئيس لجنة دائمة غدا غادي يكون، سيؤثر على عمل اللجنة، ففي تقديري هذا زعما استخفاف بعقول هذه اللجنة الوطنية اللي فيها 66 من خيرة النخب ديال البلاد ديالنا.

فلهذا، نحافظو على الجو ديال الثقة بيناتنا، الاختلاف مقبول، لكن على مستوى المصادقية يجب أن يكون النقد عندو مصادقية، يكون نقد يقدم ويدفع للأمام، لا يكون فقط يدخلنا فقط في متاهات صراعية لن نجني منها شيئا.

فأنا بهذه المناسبة أدعو كافة الجمعيات إلى الاستعداد للدخول في الحوار لأن الحوار لم يبدأ بعد، هذا راه كنتكلمو على تنصيب اللجنة، أما الحوار لم يبدأ بعد، الحوار سيبدأ، إن شاء الله، عندما ستكمل اللجنة عملها، وستعقد ندوة صحفية بقواعد الندوة الصحفية وستقدم برنامجها التفصيلي التنفيذي، وستدعو الجميع إلى أن يشارك في الحوار.

إذن فالجمعيات مدعوة لكي تنخرط في هذا الحوار، هذا حوار وطني نوعي لمصلحة المغرب، ما عندو علاقة لا بحزب ولا بحكومة، لمصلحة المغرب، نريد أن نوفر المناخ القانوني والدستوري الملائم والتنظيمي لا في موضوع حكمة الجمعيات ولا في موضوع العلاقات كلها ديال تنمية أدوار الجمعيات لكي تلعب هذه الجمعيات دورا أساسيا في تقدم المغرب، باعتبار اليوم أن الدستور مكبها من هذه الصفة ومن هذه السلطة على مستوى الشراكة في تدبير السياسات العمومية ديال البلاد ديالنا.

فلهذا، نرجو أن نتقدم نحو الهدف اللي هو هدف وطني نبيل، وأشكر

واحنا الدستور ديال فاتح يوليوز اللي فيه الفصل 12 واضح اللي هو كيخص جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وفي هاذ الفصل المضمون ديالو اللي تيساهم في هاذ الأخيرة في إعداد قرارات ديال المشاريع والمؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وكذا تفعيلها وتقييمها، وفي هاذ الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها دستوريا، لا بد باش تشركوا احنا غير ابغينا باش نأكدو عليكم باش تشركوا جميع مختلف الجمعيات بمختلف توجهاتها الفكرية والإيديولوجية والدينية.

رابعا، من أجل بلورة تصور هاذ المشروع هذا، باش يكون واحد التوافق حوله يجعل من جمعيات المجتمع المدني مؤسسات فاعلة في مجال التنمية الوطنية والمحلية.

ونحن على يقين، السيد الوزير، بأنكم أتم قاتم ما اقصيتو حد، احنا إلى صدرت شي حاجة في حقنا نتطلبو اسميتو، وباش تكون واحد المقاربة تشاركية في هاذ الجمعيات ديال الحوار الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا للمنصة، لكم 6 دقائق.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

أنا نتمنى إن شاء الله نتعقد شي لجنة، أنا أطلبها لأن عندي واحد المجموعة من التفاصيل في الحقيقة ما نبغيش قولها، لأنني ما نبغيش نشير لأشخاص، وإلا فالذي حصل هو أنه مولاي اسماعيل العلوي كرئيس للجنة الوطنية أنهى مشاوراته مع كافة الأطراف اللي كانت عندو علاقات تشاورية، كنا كنتشاورو بصفتي مشرف عام لأن هادي مبادرة حكومية، وكنا كنتشاورو أنا وإياه في إطار هاذ العملية هادي.

يوم 11 مارس أنهى مشاوراته، وذهب إلى حال سبيله يقضي أغراضه في الحياة، 12 مارس كينفاجاً ونحن عشية تنصيب اللجنة (نهار 13 تنصبت اللجنة بحضور السيد رئيس الحكومة والسيد رئيس مجلسي البرلمان وبالشركاء الدوليين)، يوم 12 مارس على الساعة الخامسة توصلنا بالرسالة ديالت الاعتذار عن اللجنة، ولما اتصلت به صدم، قال لي أودي أنا بالنسبة لي أنهيت كل المشاورات، الناس كلهم اعطاوني الموافقة.

طيب، احنا ما كندخلش أنا في النوايا، ولكن الحقيقة هي هادي، لا إكراه في الحوار، ولكن أنا لما تكلمت عن التشويش، ماشي اتنا اللي كنتشوشوا، لا، أبدا، هذا حوار داخل مؤسسة دستورية، لكن التشويش هذا تشويش حقيقي، ولكن الحصيلة، أشنو هي الحصيلة الآن؟ هو أن اللجنة تشتغل.

بالمناسبة للإنصاف، هاذ الإخوان ملي عملوا هاذ البلاغ دياهم عاود

الامتياز من أجل تبادل المنفعة وتحسين الاستغلال حتى أنها تتعارض أحيانا مع القوانين الجاري بها العمل للاستثمار والقانون العام، ولا تتناسب مع قوانين الاستثمار والتعامل مع الأبنك، وحتى إمكانية تفويت أو نقل حق الاستغلال بين الأشخاص.

السيد الوزير،

هل تفكر الوزارة في خلق انسجام مع المناخ العام للاستثمار أو لتحسين الاستغلال؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله. الواقع أن المساطر التي تجري عليها تديرات أملاك الأوقاف هي من أحدث ما يكون، لأن المدونة التي وقع الاشتغال عليها بين سنة 2004 و2006 وتضم أكثر من 180 مادة، كلها جددت المساطر التي ينبغي تجديدها، انطلاقا من الهاجس الأساسي، أولا، استفادة الأوقاف، وفي نفس الوقت وقبل كل شيء حفظ مصالح الوقف من المضاربات وحفظ خصوصيته والغاية التي وقف من أجلها.

انطلاقا من هذا المبدأ، تم تكريس - تكريس بمعنى بالنسبة للظهير ديال 1955، تكريس في المدونة - خصوصية الأوقاف بعدم ترتيب الأصول التجارية على الأملاك الجبوسية بمقتضى المادة 90 من هذه المدونة وكذلك عدم جواز التولية في الكراء إلا بإذن كتابي من الإدارة بحسب الحالات الخاصة (المادة 86).

واستثناء من الأحكام السالفة الذكر، وحماية لمصالح الأوقاف من المضاربات واستفحال عملية الكراء الباطني التي تتعرض له، سمحت الوزارة بموجب مذكرتين داخليتين صدرت الأولى سنة 2005 والثانية سنة 2011 شاملة لجميع أصناف الأملاك الحضرية بتولية كراء المحلات التجارية الجبوسية للغير وفق مسطرة محددة وشروط معينة، بمعنى أن الأشياء التي أشترتم إليها فيما يتعلق بالتعامل مع الأبنك وغير ذلك لا يمكن أن ترهن أملاك الأوقاف، سيما في حالة الإفلاس وحالة الحجز وغير ذلك من الأمور، ولذلك هنالك استثناء خاص، وهذا يدخل عليه كل متعاقد والعقد - كما تعملون - هو شريعة المتعاقدين، وفي ذلك ليس هناك غبن لا بالمناخ العام للاستثمار، وهناك قبل كل شيء حرص على مصلحة الأوقاف.
وشكرا لكم.

من هذا المنبر كذلك هذه اللجنة الوطنية اللي تحملت واحد العبء ديال واحد المجموعة من القيل والقال، ولكنها تشتغل في صمت وإصرار. أحبيهم من هاذ المنبر، وتؤكد لهم، إن شاء الله، بأننا معكم وتحت مراقبتكم، تحت مراقبتكم، هذا الحوار يمكن لنا هاذ الشيء عندنا نعطيو فيه الحساب ديالو السياسي والمالي والتنظيمي عندما تقرررون، إن شاء الله، أنكم تستدعوننا إلى نقاش أعمق وفيه تفاصيل أدق لكي تكونوا في صورة واضحة حول هذا المشروع الوطني الذي نرجو، إن شاء الله، أن يكون لمكتسبات بلدنا وخادمنا لهذه اللحظة الديمقراطية المتميزة التي اليوم نعتز بها كمغاربة، ولا نفخر بها كحزب أو كجماعة أو كقبيلة أو كطائفة، نعتز بها كمغاربة، فلنحرص على الحوار كخلق وكثقافة وكسلكيات متحضرة.

فلهذا، أنا أؤكد على أن الحوار يسير بطريقة جيدة على مستوى منظومة الإطلاق ديالو، وإن شاء الله لما سيعلم عنه كتفاصيل وكبرامج، تما غادي تشوفوا إن شاء الله بأنه الهندسة التي وضعت هي هندسة تشرف بلدنا، نخبه، جمعياته، حكومته، برلمان، وكل الشركاء في هذا الحوار الوطني، إن شاء الله.

إذن لا يسعني إلا أن أقدم لكم بالشكر الجزيل لإتاحة هذه الفرصة كبرلمان لكي تتخاطب وتتواصل وتبلغ للرأي العام هذه الحقائق، وإن شاء الله نحن على موعد مع الإطلاق الرسمي للفعاليات من خلال البرنامج اللي فيه واحد المجموعة من ندوات مركزية، ندوات دولية، إشراك مغاربة العالم كذلك في هذا الحوار عبر التنقل للتواصل معهم، عبر موقع إلكتروني مفتوح لتلقي المذكرات والاقتراحات وهاذ الثمرة، هاذ الخلاصة للتقرير العام غادي يكون ملك للمجتمع لكي يستثمره في تقدم هذا البلد.
شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا السيد الوزير على هذه المساهمة القيمة. وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول تعقيدات مساطر تحويل وتفويت حق استغلال أملاك الأحباس، لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع. تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد جمال السكاك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة الوزراء.

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعتبر النظم والمساطر المعتمدة لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في نقل أو تفويت حق استغلال أملاك الأوقاف التابعة للأحباس من أقدم المساطر والأنظمة التي أصبحت لا تساير التحولات ولا تساعد أصحاب

لقد سطرت الحكومات السابقة مجموعة من المخططات لدعم القطاع السياحي وتأهيله ليساهم بدوره في تنمية الاقتصاد ببلادنا وجلب العملة الصعبة واستقطاب الاستثمارات المنتجة للرفع من مستوى عيش المواطنين، إذ أن السياحة اليوم لم تعد تلك الظاهرة الاجتماعية التي تخص بعض الأفراد والجماعات فقط، ولكن تحولت كذلك إلى نشاطات متعددة، اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية، الشيء الذي بات يتطلب وبالخاصة العمل على جعلها صناعة حقيقية وأداة أساسية من أدوات التنمية، بما يعنيه ذلك من توفير للتجهيزات الأساسية والبنية التحتية الضرورية بمختلف مناطق وجهات المملكة، كالمطارات والموانئ والطرق والفنادق، وانعاش المقاولات السياحية الفاعلة في القطاع، وتكوين اليد العاملة، وتأهيل الأطر، وخلق فرص الشغل، وفتح الآفاق للشباب للقيام بدوره التنموي في هذا المجال، لأن في نيتنا أن تزدهر سياحتنا وأن ترقى إلى مصاف المعايير السياحية العالمية، سيما وأن بلادنا تزخر بكثير من المقومات: عندنا جوج بجور: عندنا المحيط الأطلسي وعندنا البحر الأبيض المتوسط، شواطئ جميلة، عندنا جبال، عندنا واحات، عندنا صناعة تقليدية في المستوى.

لذا، نسألكم، السيد الوزير:

أولا، ما هي المراحل التي قطعتها المخططات الوطنية للسياحة؟

ثانيا، ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لإنجاح هذه المخططات؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال. بالفعل السياحة تلعب دور كبير جدا بالنسبة للاقتصاد الوطني، هي أول جالب للعملة الصعبة، وهي ثاني مساهم في الناتج الوطني الخام وكذلك تخلق تقريبا 470 ألف منصب شغل، إذن نحن متفوقون بأنه هذا قطاع أساسي جدا ومهم جدا.

هناك أهداف مسطرة وموجودة في رؤية 2010، هناك كذلك أهداف موجودة في رؤية 2020 اللي هي تم التوقيع عليها أمام صاحب الجلالة، ويرعاها صاحب الجلالة نصره الله.

هذه الأهداف يعني موجودة، ولكن باش نعرفو فين وصلنا، أشنا هي المراحل، نشوفو الإنجازات. إلى ابغيتي أننا نشوفو الإنجازات رغم أننا خصنا نعرفو الآن بأنه الظرفية الحالية اللي كيتميزوا بها الشركاء ديالنا الأساسيين في الميدان الاقتصادي، وخصوصا في السياحة، وكذلك الظرفية ديال تداعيات الربيع العربي كنجعل واحد الضغط كبير جدا على السياحة وعلى الاقتصاد الوطني، ولكن رغم ذلك حافظنا على المكانة ديالنا على مستوى

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد جمال السكاك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

ما نريد التأكيد عليه هو أن الحكومة أقدمت مؤخرا على اتخاذ قرار منح ما يسمى بالحلاوة. وفي نفس الإطار، نريد أن نعرف ومن خلالنا للرأي العام ما مصير الأموال المحصلة من الغبطة؟ وأين تصرف؟ وهل تنوي وزارتك التراجع عليها واتخاذ قرار بشأنها كما تم اتخاذها بالنسبة لسيارات الأجرة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

لا علاقة لتدابير الأوقاف بالقانون العام الذي في داخله تصدر الحكومة الإجراءات التفصيلية وتعديلها، فأملك الأحباس منظمة بمدونة في ظهير شريف، وقد شرحت لكم الأمرين الأساسيين فيما يتعلق بسؤالكم، أما قضية أين تذهب أموال الأوقاف؟ سواء تعلق الأمر بالغبطة وبغيرها، فإن هذا المجلس المحدث داخل مدونة الأوقاف والمجلس الأعلى لحسابات الأوقاف العامة هو المسؤول الآن عن متابعة ما يقبض في الأوقاف وأين تصرف الأوقاف، ويعطي بذلك - ولأول مرة في تاريخ أوقافنا - والحمد لله، حسابا كاشفا يطلع عليه المواطنون بعد أن يقدم إلى أمير المؤمنين أعزه الله.
شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأخير موجه إلى السيد وزير السياحة حول تفعيل المخططات الوطنية لدعم وتأهيل القطاع السياحي. الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

الشرقي، الجنوب الشرقي، كالراشيدية، وخاصة فيما يخص التعامل مع فك الحصار المضروب في المجال الجوي.

أنا لا أفهم أن تكون منطقة بكر تستقطب عددا كبير من الزوار على الصعيد الدولي، ولا أقول الوطني ويكون المطار مؤهل، ولا يستعمل من طرف الخطوط الملكية المغربية، الشيء الذي يعد حصارا على المنطقة في هذه الظروف الخاصة، والتي يعرف الإقليم جفافا على خلاف ما تعرفه المناطق الأخرى، الشيء الذي يؤدي إلى الهجرة المكثفة للشباب وللعاملين في اتجاه المدن.

وأخيرا أتمنى، السيد الوزير، كذلك المزيد، لا أقول الاعتناء، ولكن أقول المزيد من الاعتناء بالسياحة الداخلية التي تعد موردا مهما جدا بالنسبة للعاملين في القطاع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير السياحة:

شكرا للمستشار المحترم على التعقيب. وبالفعل هادو يعني نقط مهمة جدا، هادو كذلك من الركائز دبال التوجه دبال الوزارة. أنا بالنسبة لنا السياحة القروية أساسية، لماذا أساسية؟ أولا، لأن بلادنا تزخر بكثير من المؤهلات في هادو الإطار هذا، ولكن كذلك من شأنها أن تساهم في رفع المعاناة ورفع الفقر الموجود في العالم القروي.

إذن نحن في إطار إعادة برنامج متكامل مع وزارات أخرى من أجل النهوض بالسياحة القروية، ولكن كذلك هناك مناطق مهمة جدا لنا، وعندنا التمتع دبال ما هو طبيعي وقروي، مثلا ابجال الأطلس والوديان التي موجودة فيها المنطقة التي تكلمتو عليها، التي عندها يعني منتوجات خاصة بها وكذلك ترويج خاص بها، نعم هناك تحديات مطروحة، تحديات دبال الطيران التي مطروحة: ورازات وفي الراشيدية وفي زاكورة، هادو هما المناطق التي كيتكلم عليها السيد المستشار المحترم، نحن وادين بهذه المسألة وبشراكة مع وزارة النقل لأن هي التي كنعمل الريادة في هادو الإطار هذا.

نحن في إطار إيجاد الحلول لإشكالية النقل الجوي بشكل عام على المستوى الوطني، ولكن كذلك على مستوى بعض الجهات، ولكن هناك كذلك تحديات تطرح في هذه المناطق هادو فيما يخص الاستدامة، أشنو اللي كيجرى مثلا في كتبان الرمل دبال مرزوكة، فيه كذلك ضغط كبير على هذه الكتبان وفيه كذلك واحد النوع من التسبب في الاستعمال ديالها، سواء من الناحية العقارية ومن الناحية دبال الاستعمال، إذن هادو كذلك مسألة التي تنعملو فيها لترشيد استعمال بعض المواقع، خصوصا بعض المواقع الهشة، ولكن تنظن أنه هادو مسائل أساسية جدا اللي هي غادي نعملو

البحر الأبيض المتوسط.

بالنسبة للإنجازات، إلى اخديتي مثلا على مستوى تطوير العرض السياحي، هادو السنة دبال 2012 ولا السنة الفايته دبال 2012 زدنا الطاقة الإيوائية دبال 10 آلاف سرير في هادو السنة هادو، كذلك تمت إعادة التمتع دبال المحطات السياحية: تغازوت ولوكسوس وكذلك موكادور، لأنه كين إعادة الغلاف المالي وكذلك المجهود الاستثمائي دبال هادو المحطات باش ودخل فيها كذلك الصندوق المغربي للتنمية السياحية باش يعطيها دينامية جديدة وكذلك أنه يطمئن المستثمرين، خصوصا بالنسبة للمستثمرين الوطنيين.

في إطار الاستثمار، هذه السنة، يعني السنة الفارطة، وصلنا تقريبا لـ 14 مليار درهم دبال الاستثمار في ميدان السياحة، وهذا من شأنه أنه يخلق 4400 منصب شغل وكذلك إنجاز 10.600 سرير.

إذن هادو كلها مسائل اللي هي مهمة جدا، ولكن كذلك في إطار التفعيل دبال الرؤية دبال 2020، تمينا، خلصنا الآن من العقود البرامج الجهوية وسيتم التوقيع عليها في غضون الشهور المقبلة وهي اللي كتعطينا هادو البعد التراي لرؤية 2020 على مستوى كل جهة جهة وعلى مستوى كل تراب سياحي معين.

بالنسبة للسياحة الداخلية كذلك، هناك أشواط كبيرة قطعناها في هذا الإطار، راه إفران مفتوحة، "إيمي ودار" غادي تفتح آخر السنة، وكذلك تم تدشين محطة ممدية من طرف صاحب الجلالة، هادو غادي يعطينا طاقة إيوائية اللي هي مناسبة للمغاربة ومناسبة كذلك للسياحة الداخلية.

في إطار الموارد البشرية، كذلك هناك يعني دراسة اللي قمنا بها من أجل إعادة تفتح المدارس الموجودة، المدارس الفندقية. وفي هادو الإطار، هذا كذلك، تم إحداث شعب جديدة من ضمنها تكوين المرشدين السياحيين المرافقين لأنها مسألة أساسية وسلسلة من سلاسل القيمة اللي هي مهمة جدا كذلك في هادو الإطار هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات بخصوص قطاع له مكانته في الاقتصاد الوطني، وخاصة في هذه الظرفية، ولكن فقط وبعبارة أود أن أركز على نقط ثلاث من أجل أخذها بعين الاعتبار عند تنشيط المجال السياحي ببلادنا، وذلك على طريق الاعتناء بالسياحة القروية وتشجيع جميع العاملين في هذا القطاع، ثم كذلك السياحة الجبلية التي تتطلب المزيد من الدعم والتأطير بالنسبة للوزارة وكذلك بعض المناطق في المغرب

عليها باش يمكن لينا أننا نتوقفو.

أنا نتظن أنه السياحة القروية أساسية جدا، السياحة الجبلية أساسية جدا، ولنا من المقومات ما يجعلنا متنافسين على المستوى الولي، ولكن يجب أن نتعامل في هذه المسألة في إطار أنه فك العزلة لا يمكن تجاوزها، ولكن كذلك إشكالية الاستدامة تطرح مشكل كبير جدا فيما يخص هذه المناطق.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته، وأشكر الجميع على مساهمتهم في هذه الجلسة.
أرفع جلسة الأسئلة الشفهية.